تأثير آلاليات الداخلية للحوكمة في تعزيز مستوى الإفصاح المحاسبي الطوعي في القطاع المصرفي – دراسة إستطلاعية في مصارف القطاع الخاص العراقية

أ.م. د.لقمان محمد ايوب الدباغ
كلية الإدارة والإقتصاد/جامعة الموصل
www.laith_k_i@yahoo.com
٠٧٧١٠٧٥٩٦٤٥

م.م. ليث خليل ابراهيم الدليمي
كلية الإدارة والإقتصاد/جامعة الموصل
aldabbagh.luqman@yahoo.com
٠٧٧٠١٦٠٨٨٠٦

المستخلص :

في ضوء عولمة الأسواق المالية والتطورات التقانية والمعلوماتية التي يشهدها العالم أصبح الإفصاح الإلزامي لايلبي الاحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير والمعلومات المحاسبية وظهرت الحاجة إلى الإفصاح الطوعي لتخفيض التباين في المعلومات بين المديرين والمستثمرين ولتحسين نوعية المعلومات المفصح عنها، كما هو معروف أن حوكمة الشركات خصوصاً في القطاع المصرفي قد أسهمت في تعزيز الشفافية والإفصاح والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وتقليص فجوة المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح، إذ إن التطبيق السليم لآليات الحوكمة في القطاع المصرفي يؤدي إلى تحقيق مزايا عديدة ومختلفة تعمل على حل الكثير من المشاكل التي تواجهها المصارف، وأهمها فقدان الثقة بالمعلومات المحاسبية.

ويهدف البحث إلى دراسة واقع مستويات الإفصاح الطوعي في المصارف العراقية وآليات الداخلية للحوكمة المطبقة فيها وتأثيرها على مستوى الافصاح الطوعي. كما يسعى البحث الى تحقيق فرضيتين أساسيتين هما:

١. هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة الداخلية ومستوى الإفصاح الطوعي في المصارف العراقية.

٢. هناك تأثير إيجابي معنوي ذو دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة الداخلية ومستوى الإفصاح الطوعي في المصارف العراقية.

ولتحقيق أهداف البحث فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الإفادة من المراجع ذات العلاقة والمقابلات الشخصية للقيادات الإدارية في المصارف المبحوثة، فضلاً عن تبني قائمتي فحص لجمع البيانات المتعلقة بتطبيق آليات الحوكمة الداخلية والإفصاح الطوعي. وقد شملت عينة البحث (١٠) مصارف من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتم اختبار الفرضيات واجراء التحليلات اللازمة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

وقد قُسم البحث الى اربعة مباحث تناول المبحث الأول الدراسات السابقة فيما تناول المبحث الثاني مفهوم الحوكمة و الياتها الداخلية في المصارف ، فيما أفرد المبحث الثالث لتناول الإطار النظري للإفصاح الطوعي، وجاء المبحث الرابع تحليل دور الاليات الداخلية للحوكمة في تعزيز مستوى الافصاح الطوعي

الكلمات المفتاحية: حوكمة المصارف، آليات الحوكمة الداخلية ، الإفصاح الطوعي، المصارف العراقية.

Abstract :

In the light of the globalization of financial markets and technological developments and information taking place in the world has become mandatory disclosure does not meet the needs of multiple users reporting and accounting information, and there is a need to disclose to voluntarily reduce the information asymmetry between managers and investors and to

improve the quality of information disclosed, it is also known that corporate governance, especially in the banking sector has contributed to the promotion of transparency and disclosure and the reduction of accounting practices creative and reduce the information gap between the administration and its stakeholders, as the proper application of the mechanisms of governance in the banking sector leads to achieve the benefits of many different working to resolve many of the problems faced by financial institutions and the most important loss of confidence in the information accounting .

The research aims to study the reality of the voluntary disclosure levels in Iraqi banks and governance mechanisms in place and their impact on the level of voluntary disclosure. The research seeks to achieve two main two assumptions:

1. There is a moral relationship of statistical significance between the mechanisms of governance and the level of voluntary disclosure in Iraqi banks.
2. There is a significant positive effect of statistical significance between the mechanisms of governance and the level of voluntary disclosure in Iraqi banks.

To achieve the objectives of the research has been to rely on descriptive and analytical approach through the use of relevant references and personal interviews for administrative leaders in the surveyed banks, in addition to the adoption of my examination to collect data relating to the application of governance mechanisms and voluntary disclosure. The research included a sample (10) of the Iraqi banks listed in the Iraqi market for securities, the hypotheses were tested and make the necessary analyzes using statistical software (SPSS).

Has been divided research into three chapters addressing the first chapter of quarter to review the theoretical framework for the governance of banks, while Straighten the second quarter to address the theoretical framework for the disclosure voluntary, and came fourth chapter to study and analyze the mechanics of governance and the level of Voluntary Disclosure in banks, research sample, and sealed Message separating the fifth review of its findings and recommendations.

Key words : Governance of banks , Governance mechanisms , Voluntary Disclosure , Iraqi banks .

المقدمة :

تزايد الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية في أثناء العقود القليلة الماضية وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول العالم في أثناء العقدين الثامن عشر والتاسع عشر من القرن الماضي، التي مست العديد من أسواق المال العالمية كانهيار كبريات الشركات العالمية نتيجة لاستخدامها طرائق محاسبية مختلفة في إدارة الأرباح. بغية إخفاء خسائرها والتلاعب بحقوق أصحاب المصالح كالمساهمين، والدائنين، والموردين. ولتطبيق الحوكمة لابد من وجود الآليات والوسائل والأدوات للتطبيق الجيد لها ، سواء داخل المصارف أو خارجها كالتدقيق الخارجي والتشريعات والقوانين وآلية السوق التي تنظم عمل المصارف بما يضمن تطبيق مبادئها وتحقيق مستوى عالٍ من الإفصاح والشفافية، مما يسهم في تحقيق أهداف المصارف من جهة، فضلاً عن توفير معلومات كافية لأصحاب المصالح والمساهمين تساعدهم في اتخاذ قراراتهم تجاه المصارف من جهة أخرى، ولضمان توفير تلك المعلومات لا بد من التوسع في قاعدة الإفصاح وعدم تحديدها فقط بالمتطلبات القانونية، بل يجب تبني الإفصاح الطوعي عن المعلومات الملائمة للاحتياجات المتعددة للاطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية.

مشكلة البحث :

أدى التوسع في الأسواق المالية إلى زيادة المتطلبات في الإفصاح عن المعلومات التي تعد الأساس لعمل الأسواق الكفوءة. ولكي يعمل إطار الحوكمة على رفع مستوى الإفصاح والشفافية وكفاءة الأسواق المالية يتطلب الاهتمام بتنفيذ آليات حوكمة المصارف، التي بدورها تحتاج إلى المعلومات المحاسبية الشفافة والملائمة حتى يتسنى تنفيذها على أكمل وجه وفي ظل التوسع في الأسواق المالية لم تعد المعلومات التي يوفرها الإفصاح الإلزامي كافية إذ إن المعلومات التي تؤدها التقارير المالية التي تعدها المصارف العراقية لا توفر معلومات كاملة عن وضع المصرف مما يؤدي إلى وفقدان الفرصة الملائمة أمام متخذ القرار للتحديد بين البدائل المتاحة، فضلاً عن أن عدم كفاية هذه المعلومات لتحقيق القدر الكافي من الشفافية والإفصاح.

وفي ضوء ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في حاجة المصارف إلى آليات ووسائل رقابية تضمن حماية حقوق أصحاب المصالح فيها وتعزز ثقة المساهمين في إدارة تلك المصارف وترفع من مستوى الإفصاح الطوعي.

أهمية البحث :

يسهم هذا البحث في إبراز الدور المهم لتطبيق آليات الحوكمة الداخلية في المصارف العراقية، ولاسيما إن هذه المصارف تعد علامة مهمة لتطوير الاقتصاد العراقي وانتعاشه مما يتطلب توفير المعلومات الضرورية كافة والإفصاح المحاسبي عنها للأطراف كافة. ويسهم البحث أيضاً في إبراز إيجابيات تطبيق آليات الحوكمة الخارجية في المصارف العراقية الذي سيؤدي إلى التقليل من مستوى المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف فضلاً عن تحسين مستوى الإفصاح والذي يعد ومن أهم مبادئ الحوكمة و أحد أهدافها، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أداء المصارف وكذلك قرارات المستثمرين وحركة التداول في السوق المالي .

هدف البحث :

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إدراجها على النحو الأتي :

١. عرض ما طرحته الأدبيات والدراسات في موضوع حوكمة المصارف والياتها الداخلية وكذلك الإفصاح الطوعي.

٢. تحديد دوافع الإفصاح الطوعي ومجالاته.

٣. التعرف على واقع متغيري البحث في المصارف عينة البحث واستقصائها.

٤. تحديد مدى إسهام آلاليات الداخلية لحوكمة المصارف في الإفصاح الطوعي في المصارف عينة البحث.
٥. الوقوف على طبيعة العلاقة والأثر بين آلاليات الداخلية للحوكمة في المصارف والإفصاح الطوعي.

فرضية البحث

يبنى البحث على تحقيق فرضيتين أساسيتين هما:
١. هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة الداخلية ومستوى الإفصاح الطوعي في المصارف العراقية.
٢. هناك تأثير إيجابي معنوي ذو دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة الداخلية ومستوى الإفصاح الطوعي في المصارف العراقية.

منهج البحث :

اعتمد الباحثان في البحث على المنهج (الوصفي والتحليلي) الذي يعتمد على تجميع البيانات وتبويبها وتحليلها وتفسيرها، ويوفر وصفاً تفصيلياً للحالة المبحوثة، ويستند هذا المنهج إلى التحليل الشامل للمشكلة قيد الدراسة، وتفسير علاقات التأثير لمتغيراتها وتحديد آثارها للوصول إلى النتائج الخاصة بها، وقد اعتمد الباحثان على التقارير والقوائم المالية للمصارف عينة البحث والمقابلات الشخصية مع عينة من مديري الإدارات العليا والوسطى في المصارف عينة البحث من أجل الوصول إلى المعلومات الحقيقية عبر مشاهدة الواقع الفعلي للمصارف المبحوثة.

خطة البحث

لتغطية البحث بإسلوب علمي متناسق تم تقسيمه على وفق المباحث الآتية:
المبحث الأول : الدراسات السابقة
المبحث الثاني: مفهوم الحوكمة و الياتها الداخلية في المصارف
المبحث الثالث: الاطار النظري للافصاح الطوعي
المبحث الرابع: تحليل دور الاليات الداخلية للحوكمة في تعزيز مستوى الافصاح الطوعي

حدود البحث

تتمثل حدود البحث بالآتي:
- **الحدود المكانية:** أُجري البحث في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- **الحدود الزمانية:** تعلقت بيانات البحث بالقوائم المالية للمصارف عينة البحث للسنة المنتهية ٢٠١١م.

المبحث الاول
الدراسات السابقة

١. **دراسة (الخالدي، ٢٠٠٨)**، بعنوان:
تأثير الآليات الداخلية للحاكمية في الأداء والمخاطرة المصرفية لعينة من المصارف الأهلية العراقية: دراسة تحليلية للمدة ١٩٩٢-٢٠٠٥م

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير آليات حوكمة المصارف الداخلية في كل من مؤشرات الأداء المصرفي والمخاطرة المصرفية. وقد تم اختيار خمسة مصارف من المصارف العراقية الخاصة كعينة للدراسة وقد شملت الدراسة المدة ١٩٩٢-٢٠٠٥م. وشملت الآليات الداخلية لحوكمة المصارف في هذه الدراسة (آلية مجلس الإدارة، وآلية تركز الملكية، وآلية التعويضات المالية،

وآلية معدل كفاية رأس المال الرقابي)، كما تضمنت الدراسة استخدام (١٠) مؤشرات للأداء المصرفي، اعتمد منهج البحث على الأسلوب التحليلي، وقد تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي الجاهز SPSS لإجراء تحليل العلاقات والتأثير بين متغيرات البحث واختبار الفرضيات. وقد خلصت الدراسة إلى تخلف القطاع المصرفي العراقي عن مواكبة التطورات المالية والمصرفية العالمية التي شهدتها الصناعة المصرفية في مجال حوكمة الشركات في المصارف وابتعاده عن الوقوف على أجندة الإصلاحات في المنظومة المؤسسية (الحوكمة) للعديد من الدول التي تبنت المبادرات الدولية لإصلاح الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية الداعمة لبناء وتعزيز أنظمة حاكميه جديدة.

٢. **دراسة (Hongxia & Ainian, 2008)**، بعنوان:

Impact Of Corporate Governance On Voluntary Disclosure In Chinese Listed Companies

هدفت الدراسة إلى تحديد اثر حوكمة الشركات على الإفصاح الطوعي في (١٠٠) شركة صينية غير مالية مدرجة في الأسواق المالية للمدة ٢٠٠٣–٢٠٠٥. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١. إن الشركات ذات الملكية الإدارية العالية لديها مستوى عالٍ من الإفصاح الطوعي، إذ إن مديري هذا النوع من الشركات يكونون أكثر قلقاً إزاء مصالح المساهمين، مما يؤدي إلى تحفيز المساهمين عند الاكتتاب باسهم الشركة ، ولذلك فإن هيكل رأس المال مع ارتفاع الملكية الإدارية سيقلل من تكاليف الوكالة ويزيد من الإفصاح الطوعي.

٢. هناك ارتباط كبير بين تركز الملكية والإفصاح الطوعي . وينتج ذلك من أن العدد الأكبر من المساهمين لديهم مصلحة في أداء الشركة ، وبالتالي هناك حاجة إلى إفصاح أكثر.

٣. دراسة (خضير، ٢٠٠٩)، بعنوان:

الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات والياتها الداخلية- دراسة ميدانية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

هدفت الدراسة إلى تقويم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ومدى فاعليتها في تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية. وصياغة أنموذج مقترح لتقرير الإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية ودور المعلومات المحاسبية في تنفيذها في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، كما استندت الدراسة في تحليل النتائج إلى أنموذجين من استمارات الاستبيان، إذ صممت الأولى لاستقصاء آراء الأكاديميين والخبراء بشأن دور المعلومات المحاسبية في تنفيذ حوكمة الشركات والياتها الداخلية، في حين صممت الثانية لتقويم نظام المعلومات المحاسبية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وقد كانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة على النحو الآتي:

١. هناك العديد من أوجه القصور في مجال آليات الحوكمة منها التحديد الواضح لمستوى هيكل مجلس الإدارة، واللجان التابعة لمجلس الإدارة، والإفصاح عن هيكل الملكية، السياسات المستخدمة لتحديد مكافآت المديرين التنفيذيين.

٢. يتوقف تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها بكفاءة وفاعلية ما يتاح لها من معلومات ولاسيما المعلومات المحاسبية.

٤. دراسة (Mohamed Akhtarddin *et al.*, 2009)، بعنوان:

Corporate Governance and Voluntary Disclosure in Corporate Annual Reports of Malaysian Listed Firms

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق بشكل تجريبي عن مدى ارتباط حوكمة الشركات بالإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في ماليزيا، وتمثلت جوانب الحوكمة التي تم دراستها في هذه الدراسة هي: (حجم مجلس الإدارة، نسبة المدراء غير التنفيذيين المستقلين في مجلس الإدارة، ملكية الأسهم الخارجية، ملكية العائلات للأسهم، نسبة أعضاء لجنة التدقيق إلى مجموع أعضاء مجلس الإدارة)، وتشير النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي بين حجم مجلس الإدارة والإفصاح الطوعي، وكذلك وجود علاقة إيجابية بين نسبة المدراء غير التنفيذيين المستقلين والمعلومات المفصح عنها طوعياً، ومع ذلك فإن مدى الإفصاح الطوعي يرتبط بشكل سلبي مع السيطرة العائلية،

مجالات استفادة الدراسة الحالية وتميزها عن الدراسات السابقة

على الرغم من اختلاف الموضوعات التي تناولتها الدراسات (العربية والأجنبية) ذات العلاقة، فقد أظهرت اهتماماً واضحا بالحوكمة وأثرها على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وهذا ما تسعى الدراسة الحالية إلى تعزيزه إلاّ أن ما يميّز الدراسة الحالية هو من حيث المتغيرات التي تناولتها. كما أن الدراسات السابقة لم تتطرق إلى أثر آليات الحوكمة الداخلية على مستوى الإفصاح الطوعي في القطاع المصرفي العراقي، فضلاً عن أنها لم تتناول أثر آليات الحوكمة على الإفصاح الطوعي (بآلياتها الداخلية) فقد بحثت بعض تلك الدراسات في بيئة غير البيئة العراقية وحتى الدراسات العراقية تناولت متغيرات مختلفة، أي دون الربط بين آليات الحوكمة ومستوى الإفصاح الطوعي للمصارف. إذ تمتّ الإفادة من الدراسات السابقة ذات العلاقة في بناء المقاييس الذي تبنته هذه الدراسة، إذ وفرت الدراسات السابقة قاعدة معلومات أُفيد منها في اغناء مضامين الدراسة الحالية.

المبحث الثاني
مفهوم الحوكمة و الياتها الداخلية في المصارف

٢ـ ١ تطور مفهوم حوكمة المصارف

ازاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة في عام ١٩٩٧ عندما انفجرت الأزمة المالية الآسيوية، إذ توصف هذه الأزمة بأنها أزمة ثقة بين المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين الشركات والحكومة. وبعكس ذلك فإن هذا المفهوم لم تتبنه الجهات الرسمية المشرفة على قطاعات التجارة والمال ولم يلقَ اهتماماً ملحوظاً في العالم العربي حتى مطلع العام/٢٠٠١ (الخزاعي، ٢٠٠٨: ١٧).

إذ ظهرت في شهر كانون الأول من عام ٢٠٠١ فضيحة شركة (انرون) التي كان لها الأثر الأكبر في بلورة وتبني مفاهيم الحوكمة ومبادئها. ويعد انهيار شركة إنرون نهاية عام ٢٠٠٢ من أبرز الشركات التي سقطت نتيجة العديد من العوامل لعل من أبرزها، عدم تطبيق أو انعدام أخلاقيات المهنة والأعمال، إذ سقطت الشركة العملاقة بأصول تقدر قيمتها بـ ٦٣.٤ مليار دولار الأمر الذي شكل أكبر إفلاس لشركة أمريكية وربما على مستوى العالم أجمع (العبيدي، ٢٠٠٨: ١٢٤). ومن هنا يبرز دور الحوكمة في محاربة الفساد الإداري، إذ يقدم هذا المفهوم إجابات لعدة تساؤلات من أهمها (فارس، ٢٠٠٩: ٢٣):

١. كيف يضمن حملة الأسهم أن تحمي الإدارة أموالهم؟
٢. كيف يتأكد حملة الأسهم أن الإدارة تسعى إلى تعظيم ربحية وقيمة أسهم الشركة في الأجل الطويل؟
٣. ما مدى اهتمام الإدارة بالمصالح الأساسية للمجتمع في العديد من المجالات؟
٤. كيف يتمكن حملة الأسهم وأصحاب المصالح من رقابة الإدارة على نحوٍ فاعل؟

ونظراً لتزايد الاهتمام بهذا المفهوم فقد تناول العديد من المنظمات الدولية والمعاهد والهيئات هذا المفهوم، ومنها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) التي عرفت حوكمة الشركات بأنها "مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة أسهمها ومجموعة أصحاب المصالح، ويتم تحديد الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة والوسائل التي تحقق تلك الأهداف ومراقبة الأداء" (OECD, 2004: 11).

في حين عرف معهد المدققين الداخليين IIA الحوكمة على أنها "العمليات التي تتم من خلالها الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح لتوفير الإشراف على المخاطر وإدارتها ومراقبتها وتأكيد كفاية الضوابط الرقابية لإنجاز أهداف الشركة والمحافظة على قيمتها من خلال الحوكمة" (IIA, 2004: 5).

من خلال ما تقدم يتضح لنا بأن الحوكمة تعني نظاماً للتوجيه والرقابة على نشاط الشركات والإدارة، مبنياً على تنظيم عملية اتخاذ القرار في هذه الشركات وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات فيما بين الأطراف الرئيسة في الشركة وذلك لخدمة مصالح المساهمين على نحوٍ خاص وأصحاب المصالح على نحوٍ عام ويمثل هذا التوجه نقله كبيرة تعطي للجهة التشريعية ممثلة بالهيئات والمنظمات المهتمة حقاً أكبر للتدخل في شؤون الشركات المساهمة فالقوانين الموضوعة لا تتدخل بصورة تفصيلية في أمور الشركات بل تعطي إطاراً عاماً وتترك التفاصيل للشركة ولكن موجة الحوكمة دفعت بالتشريعات القانونية إلى مجالات أكثر تفصيل في توجيه عمل الشركات المساهمة بوصفها وسيلة لحماية المساهمين وأصحاب المصالح من غير المساهمين.

فلقد نجحت الحوكمة في جذب قدر كبير من الاهتمام بسبب أهميتها للأداء الاقتصادي للمؤسسات وللاقتصاد ككل، ولا يرتبط نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي فقط بوضع القواعد الرقابية، ولكن أيضا بأهمية تطبيقها على نحوٍ سليم، وهذا يعتمد على البنك المركزي ورقابته من جهة، وعلى المصرف المعني وإدارته من الجهة الأخرى، وهي تؤدي إلى زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار، والحد من الفساد وانخفاض درجة المخاطرة لدى المصارف (رابح ومحاد، ٢٠١٢: ٣).

وهنا يبرز دور مجلس الإدارة بقسميه التنفيذي وغير التنفيذي واللجان التابعة له التي توفر له البيانات اللازمة عن أداء المصرف، وإدارات التفتيش داخل القطاع المصرفي التي تعرض تقاريرها على مجلس الإدارة والمساهمين الذين يفترض أن يقوموا بدورهم في الرقابة على أداء المصرف من جانب المساهمة في توفير رؤوس الأموال (جودة، ٢٠٠٨: ٥٠).

إلاّ أنه وعلى الرغم من هذه الأهمية لمفهوم الحوكمة في القطاع المصرفي، لم يلقَ مفهوم الحوكمة في القطاع المصرفي القدر الكافي من الاهتمام في الدراسات الحديثة، ويعد ذلك من الأمور المثيرة للتساؤلات في ظل الإدراك الواضح لأهمية دور المصارف في إحكام الرقابة على مختلف المؤسسات (عياري وخوالد، ٢٠١٢: ٨).

إذ تُعدّ المصارف أحد العناصر الرئيسة والحيوية في اقتصاد أية دولة، فهي توفر التمويل اللازم لمؤسسات الأعمال، بجانب تقديم الخدمات المصرفية المختلفة إلى قطاع عريض من المواطنين، كما يقع عليها عبء توفير الائتمان والسيولة في الظروف الاقتصادية الصعبة، وعلى الرغم من توافر البيئة الملائمة مثل التشريعات والقوانين التي تصدرها الحكومات لتدعيم الحوكمة، إلاّ أن التدعيم الفعال للحوكمة يقع على عاتق مجالس إدارات المصارف وإداراتها العليا مع وجود الرغبة الصادقة في تطبيق مبادئها.

فقد عرف البعض الحوكمة في القطاع المصرفي بأنها "مراقبة الأداء من مجلس الإدارة والإدارة العليا في المصرف، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، التي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية" (جوده، ٢٠٠٨: ١٧).

وعرفتها لجنة بازل بأنها "الطريقة التي تدار بها المصارف بوساطة مجالس إداراتها والإدارة العليا للتأكد من الآلية التي يقوم بها المصرف بوضع أهداف وإدارة عملياته اليومية ومراعاة مصالح المتعاملين مع المصرف من موظفين وزبائن ومساهمين وغيرهم، فضلاً عن إدارة أنشطة المصرف وتعاملاته بطريقة آمنة وسليمة بما يضمن حماية أموال المودعين (السيدية، ٢٠٠٨: ٣٧).

وفي ضوء ما سبق، يمكن تعريف الحوكمة في القطاع المصرفي بأنها "مجموعة من المبادئ والآليات والمعايير والممارسات السليمة التي تعمل على تخفيض آثار تضارب المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم من خلال إحكام السيطرة على إدارة المصرف ومراقبة عملها وإدارة مخاطرها بما يؤدي إلى تطوير الأداء بما يتوافق مع القوانين والتعليمات وأفضل الممارسات في مجال العمل المصرفي وتحقيق مستوى عالٍ من الإفصاح والشفافية.

٢-٢ أهمية حوكمة المصارف

تأخذ حوكمة المصارف أهمية كبيرة وذلك لطبيعة العمل المصرفي والمخاطر المحيطة به، إذ إن الطبيعة الخاصة للعمل المصرفي تتطلب تبني رؤية أوسع وأعمق لحوكمة المصارف من المؤسسات الأخرى وذلك لحماية حقوق وأموال المودعين إلى جانب حقوق المساهمين. كما تحتل حوكمة المصارف أهمية كبيرة لدى العديد من الاقتصاديين والمحللين والمراقبين من خارج المصرف أو من داخل المصرف وكذلك الكثير من المهتمين وأصحاب المصالح وذلك للعديد من الميزات التي تتميز بها المصارف، وتجدر الإشارة إلى أن أهمية حوكمة المصارف تنبع من الأدوار التي تؤديها والتي تتمثل بالآتي:

١. تعظيم قيمة أسهم المصرف وتدعيم التنافسية في أسواق المال العالمية.

٢. الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها لاتخاذ القرارات (نسمان، ٢٠٠٩: ٢٠).

٣. الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق أنشطة المصرف وتنفيذها في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية (عياري وخوالد، ٢٠١٢: ١٠).

٤. حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا مستثمرين صغاراً أم كباراً وسواء كانوا أقلية أم أغلبية وتعظيم عائدهم، مع مراعاة مصالح المجتمع.

٥. ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة المصارف أمام مساهميها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة على المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة (رابح ومحاد، ٢٠١٢: ٧).

٦. يُعدّ نظام الحوكمة في المصارف العنصر الرئيس في تحسين الكفاءة الاقتصادية للمصارف.

٧. يضمن نظام الحوكمة في المصارف الإدارة السليمة للمصارف التجارية ويجنبها الكثير من المخاطر.

٨. يوفر نظام الحوكمة في المصارف متطلبات استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، وقدرتهم في السيطرة على تصرفات المساهمين المسيطرين (الكبار) (خضير، ٢٠٠٩: ٤٤).

مما سبق تكمن أهمية حوكمة المصارف في وضع الأنظمة الكفيلة التي تجنب تضارب المصالح وتطبيقها في كل مصرف، وذلك من خلال ضمان تطبيق آليات الحوكمة في المصارف كافة ومراقبتها لمواجهة أي مظاهر للفساد ولاسيما ما يخص أعداد التقارير المالية وعدالتها ومستوى الإفصاح والشفافية فيها، وكذلك التحديد الواضح لحقوق حملة الأسهم وحقوق أصحاب المصلحة ودعم استقلالية المدققين الخارجيين وتقرير مستوى انسجام المعالجة المحاسبية مع المعايير الدولية، مما يؤدي إلى زيادة الحصول على التمويل الأقل تكلفة المتدفق من المستثمرين بما يحقق النمو للمصارف وزيادة أرباحها مما يعكس أثره في النمو الاقتصادي العام.

٢-٣ أهداف حوكمة المصارف

لقد تباينت أهداف الحوكمة تبعا لاختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين في تعريفهم لمفهوم الحوكمة، ففي بعض الدول ينصب هدف الحوكمة على حماية حقوق المساهمين وتعظيم القيمة في الأمد البعيد، أما في دول أخرى فتهدف إلى حماية حقوق أصحاب المصالح الآخرين إلى جانب حقوق المساهمين وعموماً يمكن تلخيص الأهداف الرئيسة لحوكمة المصارف بالآتي (الغانمي، ٢٠٠٩: ٢٤):

١. زيادة ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال بما ينعكس على تخفيض تكلفة رأس المال، فضلاً عن تشغيل نظام السوق بصورة فعالة.

٢. عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه (جودة، ٢٠٠٨: ١٧).

٣. تأكيد مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء، مع تحسين الكفاءة الاقتصادية للمصارف.

٤. إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف المصرف، فضلاً عن وسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.

٥. المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء المصارف بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة المصرف والمساهمين ممثلة في الجمعية العمومية للمصرف.

٦. تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية بما يعمل على تدعيم نشاط المصارف العاملة بالاقتصاد واستقرارها، وعدم حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي (رابح ومحاد، ٢٠١٢: ٦).

٧. تحسين القدرة التنافسية للمصارف وتعظيم أرباحها (الغانمي، ٢٠٠٩: ٢٤).

٨. وضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة مادياً وإدارياً وأخلاقياً ومحاسبياً (الفتلاوي، ٢٠١١: ٨٠).

مما تقدم يتضح أن الأهداف الموضوعة تتطلب مجلس إدارة قوي لتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق واستخدام أسلوب ناجح لممارسة السلطة لكي يحارب الفساد بكل صوره وتعميق ثقافة الالتزام بالمبادئ والمعايير الموضوعة وخلق أنظمة للرقابة ذاتية ضمن إطار أخلاقي نابع من العمل والشفافية وحسن استخدام موارد المصرف لما فيه مصلحة المصرف للحرص على زيادة قدرته التنافسية وتعميق دور السوق المالي وجذب الاستثمارات الذي بدوره ينمي المجتمع والدولة.

٢-٤ الأبعاد المحاسبية لحوكمة المصارف

على الرغم من تعدد الأبعاد المختلفة لحوكمة المصارف سواء كانت إدارية أم قانونية أم رقابية، إلاّ أن الأبعاد المحاسبية تحظى باهتمام كبير وتشكل الجانب الأكبر من مبادئ وآليات تنفيذ الحوكمة في المصارف. إذ يحتل البعد المحاسبي أهمية خاصة في مفهوم حوكمة المصارف.

لقد أشارت (عبدالله) في دراستها إلى الجانب المحاسبي للحوكمة بأنها "نظام متكامل تتكامل فيه الآليات والإجراءات والمفاهيم الاقتصادية والإدارية والمحاسبية والاجتماعية والقانونية كافة لتحقيق المساءلة والتقييم لأداء المنظمات ويمكن أن تعتمده المنظمة بوصفه إستراتيجية الهدف منها القضاء على أسباب الفساد المالي والإداري والتي تؤثر في العلاقة بين الأطراف الرئيسة فيها وبما يحقق زيادة قيمتها الاقتصادية" (عبدالله، ٢٠٠٦: ٢٦).

كما وضح (أبو العطا) البعد المحاسبي للحوكمة بأنه "الآلية التي يتم من خلالها إيجاد وتنظيم التطبيق والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركات بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة، وذلك من خلال تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم

وباستخراج الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة" (أبو العطا، ٢٠٠٣:٤٧).وعليه يمكن توضيح الأبعاد المحاسبية لحوكمة المصارف من خلال الآتي:

- ✓ ألمسائلة والرقابة والمحاسبة
- ✓ ألالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق
- ✓ دور التدقيق الداخلي
- ✓ دور التدقيق الخارجي
- ✓ دور لجان المراجعة
- ✓ تحقيق الإفصاح والشفافية
- ✓ المحاسبة الإبداعية

٢-٥ محددات حوكمة المصارف

هناك اتفاق شبه تام على وجود مجموعتين من المحددات (المحددات الداخلية، والمحددات الخارجية) لحوكمة المصارف، وبالنظرة السطحية إلى هذه المحددات قد تفهم على أنها قيود على الحوكمة. ولكنها في الواقع تمثل ضوابط لضمان فعالية تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي. وعليه سيتم توضيح هذه المحددات على النحو الآتي:

٢-٥-١ المحددات الداخلية لحوكمة المصارف

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المصرف بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الذي يؤدي توافرها وتطبيقها إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة (ريحاوي، ٢٠٠٨: ١٠٠). إذ يؤدي حملة الأسهم دوراً مهماً في مراقبة أداء المصارف، وذلك من خلال إمكانيتهم في التأثير في تحديد توجهات المصرف. في حين يبرز دور مجلس الإدارة في وضع الاستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل وتحمل المسؤولية والتأكد من سلامة موقف المصرف (عياري وخوالد، ٢٠١٢: ٩).

٢-٥-٢ ألمحددات الخارجية لحوكمة المصارف

تشمل المحددات الخارجية لحوكمة المصارف القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي للدولة الذي تعمل من خلاله الشركات والمصارف وقد يختلف من دولة إلى أخرى والذي يشمل (أبو حمام، ٢٠٠٩: ٢٩):

- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قانون الشركات وقانون المصارف، وقوانين العمل وقوانين الاستثمار ورأس المال والقوانين المتعلقة بالإفلاس ومنع الاحتكار.
- توفير التمويل اللازم للمشروع من خلال وجود نظام مالي جيد يشجع الشركات والمصارف على التوسع والمنافسة.
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة والبنك المركزي) في إحكام الرقابة على الشركات والمصارف، وذلك من خلال التحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات المنشورة ووضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي في حالة عدم الالتزام.
- دور المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المراجعين والمحاسبين والمحاميين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، فضلاً عن المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية.

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة المصرف والتي تقلل من التعارض بين الفائدة الاجتماعية والعائد الخاص.

٢-٦ مبادئ حوكمة المصارف الصادرة عن لجنة بازل

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية والإشراف من مجموعة الدول العشرة والمتمثلة في (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية) في نهاية عام ١٩٧٤ في مدينة بازل في ضوء انتشار الوحدات المصرفية الحرة وبداية تفاقم أزمة مديونية العالم الثالث وازدياد حجم الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها المصارف العالمية الكبرى، ولاسيما الأمريكية منها وتعثر بعض المصارف وانتشار فروعها خارج البلد الأم، فضلاً عن منافسة المصارف اليابانية الشديدة إزاء المصارف الغربية (صالح، ٢٠٠٨: ٢٨).

إذ انتهت لجنة بازل برفع التقرير الأول إلى محافظي البنوك المركزية للدول العشرة للنظر فيه والذي استهدف تحقيق التوافق بالأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال والمعايير الخاصة بها، وذلك للمصارف التي تمارس الأعمال الدولية وقد أنجزت اللجنة تقريرها النهائي وقدمته في تموز ١٩٨٨ من لدن مجلس المحافظين وقد استهدفت جهود اللجنة تحقيق الأهداف الآتية (رشيد، ٢٠٠٧: ٢٣٧):

- المساعدة في تقوية النظام المصرفي الدولي.
- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف الناشئة عن الفروقات في متطلبات الرقابة الوطنية بشأن كفاية رأس المال المصرفي ومعايير كفايته المناسبة.
- وضع إطار لرأس المال مبني على أساس المخاطرة (رشيد، ٢٠٠٧: ٢٣٧).
- التقريب لأكبر درجة ممكنة بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف.
- إيجاد مدخل للتفاهم بين مسؤولي المصرف والسلطات الرقابية فيما يتعلق بقياس إدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر.
- رفع درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها المصرف بأن تتاح المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب للعملاء الذين يتعاملون مع المصرف، إذ إنهم يشاركون المصرف في المخاطر التي يتعرض لها (جوده، ٢٠٠٨: ٣٦).

٢- ٧ اليات تطبيق حوكمة المصارف

تُعدّ آليات الحوكمة الأداة التي يمكن من خلالها تطبيق مبادئ الحوكمة. وقد تناول هذه الآليات العديد من الكتاب والباحثين واتفقوا على تقسيمها إلى آليات داخلية وآليات خارجية، تمثلت الداخلية في (مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، وتركز الملكية، وتعويضات المدير التنفيذي، ومعيار كفاية رأس المال) في حين عُدت (التشريعات والقوانين، والسوق، والمدقق الخارجي) من الآليات الخارجية للحوكمة، الذي يؤدي تطبيقها إلى حماية حقوق أصحاب المصالح كافة. ولغرض التطبيق الجيد للحوكمة في القطاع المصرفي كان لابد من وجود آليات يتم من خلالها تطبيق المبادئ الخاصة بالحوكمة، وتعرف آليات الحوكمة بأنها "مجموعة من الممارسات - مهمات وخصائص – التي تضمن للمصرف السيطرة على متغيرات بيئتها الداخلية والتكيف مع متغيرات بيئتها الخارجية بإفصاح كافٍ وبمستوى شفافية مقبول لتحقيق مطالب أصحاب المصالح كافة" (الجنابي، ٢٠٠٨: ٤٢).

كما عرفت بأنها "مجموعة من الطرق والأساليب والأدوات التي تطبق في المصرف وبيئته للتعامل مع مشاكل حوكمة الشركات" (هيئة الأوراق والأسواق المالية السوري، ٢٠١١: ٤).ولقد قامت العديد من الدراسات بتبويب آليات الحوكمة إلى آليات داخلية وآليات خارجية وسيتم توضيح هذه الآليات من خلال الآتي:

٢ -٧- ١ الآليات الداخلية لحوكمة المصارف

تُعدّ الآليات الداخلية لحوكمة المصارف من الآليات المهمة التي لها دور كبير في تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة في المصارف. ولقد اختلف الباحثون في تحديد هذه الآليات .و بالرغم من الاختلافات في بعض الآليات إلا إن غالبية الدراسات اتفقت على الآليات الآتية:

- آلية مجلس الإدارة واللجان التابعة له.
- آلية تركز الملكية.
- آلية تعويضات المدير التنفيذي.

وفيما يأتي توضيح لهذه الآليات الداخلية.

٢-٧-١-١ آلية مجلس الإدارة

يُعدّ مجلس الإدارة من الآليات المهمة التي ترتكز عليها حوكمة المصارف للوصول إلى النتائج التي يطمح لها المساهمين وأصحاب المصالح في المصرف، إذ يُعدّ مجلس الإدارة نقطة البداية والأساس في التطبيق السليم لمفهوم الحوكمة، وهو هيئة يتم توكيلها لتمثل مصالح المساهمين ورعاية المصلح الاجتماعية للمصرف، ويذكر (Hariantod & Singh) أن الكُتَّاب والباحثين في مجال الحوكمة يعدون مجلس الإدارة هو أفضل أداة لمراقبة سلوك الإدارة (الغانمي، ٢٠٠٩: ٣١) كما يضمن للمستثمرين في المصرف بأن رأس المال الذي تم استثماره قد تم استخدامه من جانب مديري المصرف بطريقة رشيدة، إذ يقوم المجلس باختيار المديرين التنفيذيين الأكثر كفاءة وخبرة في مجال عملهم وتحفيزهم على الأداء الجيد من خلال تبني سياسات منافسة للرواتب والمكافآت، فضلاً عن الرقابة على أدائهم وضمان مصداقية التقارير المعدة من الإدارة وأنها تفي بالمتطلبات القانونية والأخلاقية (خضير، ٢٠٠٩: ٩٥).ويقسم أعضاء مجلس الإدارة على (الفتلاوي، ٢٠١١: ٩٨):

- **الأعضاء الداخليون**: ويمثلون المديرين الفاعلين في المستوى الأعلى للمصرف، ويتم انتخابهم في المجلس لكونهم مصدر المعلومات للعمليات اليومية للمصرف.
- **الأعضاء الخارجيون ذوي العلاقة**: وهم الأفراد الذين لديهم علاقة تعاقدية مع المصرف لكنهم لا يشتركون في نشاطه اليومي.
- **الأعضاء الخارجيون من غير ذوي العلاقة**: وهم أشخاص مستقلون عن المصرف ينتخبون في المجلس لتقديم المشورة للمصرف، وقد يمثلون مواقع إدارية عالية المستوى في مؤسسات أخرى.

ولكي يستطيع مجلس الإدارة أن يقوم بواجباته يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، ويقوم بتفويض المسؤولية إليها وتكون من بين واجباتها الأساسية تقديم تقارير إلى المجلس تتضمن مجموعة من التحاليل والتوصيات المناسبة في مجال العمل، وأن هذه اللجان لا تحل محل وظائف مجلس الإدارة وإنما تقوم برفع تقرير مفصل للمجلس الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن أي عمل تقوم به اللجان، ومن هذه اللجان الآتي:

أولاً: لجنة المراجعة

تُعدّ لجنة المراجعة من اللجان التي تشكل عن طريق مجلس الإدارة، وهي من اللجان المهمة التي تؤدي دوراً في زيادة الدقة والشفافية في المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها الشركات وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي بالشركات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي، فضلاً عن دورها في تأكيد الالتزام بمبادئ الحوكمة، وتتكون لجنة المراجعة من عدد من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة أعضاء ،ويتم تحديد مهام ومسؤوليات الأعضاء الذين يجب أن يكون عضواً واحداً في الأقل ذا خبرة مالية ومحاسبية من مجلس الإدارة (خضير، ٢٠٠٩: ١١٤). سيتم التطرق إلى لجنة المراجعة بشيء من التفصيل لاحقاً باعتبارها آلية من آليات حوكمة المصارف الداخلية.

ثانياً: لجنة التعويضات والمكافآت

تُعدّ لجنة التعويضات والمكافآت إحدى اللجان التابعة لمجلس الإدارة ويوكل إليها مهام تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين ومكافأتهم (الغانمي، ٢٠٠٩: ٢٣)، والتأكيد بصفة مستمرة على استقلالية مجلس الإدارة، وتحديد نقاط القوة والضعف في ذلك المجلس واقتراح معالجتها (الفتلاوي، ٢٠١١: ٩٩).

وتتكون هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل، ويفضل أن يكونوا جميعاً من الأعضاء غير التنفيذيين. وتتركز وظائف وواجبات هذه اللجنة في تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا وفقاً لما يأتي (الشمري، ٢٠١٠:٣٨):

- وضع سياسات لإدارة برامج مكافآت الإدارة العليا ومراجعتها بشكل دوري والاستعانة بمعايير ترتبط بالأداء في تحديد تلك المكافآت.
- تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الأخرى للإدارة ومراجعتها وتوصية مجلس الإدارة بالمصداقية عليها.
- اتخاذ خطوات لتعديل برامج مكافآت الإدارة العليا التي ينتج عنها دفعات لا ترتبط بشكل معقول بأداء عضو الإدارة العليا.

ثالثاً: لجنة الترشيحات والحوكمة

يشكل مجلس الإدارة لجنة تسمى لجنة الترشيحات والحوكمة، وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، وأن يكونوا مستقلين جميعهم. وفي هذا السياق اقترحت بورصة نيويورك للأوراق المالية NYSE أن يكون لكل مجلس إدارة لجنة للترشيحات والحوكمة تتألف من أعضاء مجلس إدارة مستقلين تقوم بأداء المهام الآتية (الشمري، ٢٠١٠:٣٨):

١. وضع معايير محددة لاختيار المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة وترشيح المديرين التنفيذيين للمصرف، وذلك من خلال قيام لجنة الترشيحات والحوكمة بالإعلان عن الوظائف المطلوبة، ودعوة المؤهلين لتقديم طلباتهم، ومراعاة عدم الترشيح لأي شخص سبقت إدانته بأية جريمة مخلة بالشرف والأمانة.

٢. التأكد بصفة مستمرة من استقلالية أعضاء مجلس الإدارة.

٣. مراجعة تشكيل مجلس الإدارة ورفع التوصيات بشأن التغيرات التي يمكن إجراؤها.

٤. تحديد جوانب القوة والضعف في مجلس الإدارة واقتراح معالجتها بما يتفق مع مصلحة المصرف.

٢-٧-١-٢ آلية لجنة المراجعة

تُعدّ لجنة المراجعة من الآليات التي تحظى باهتمام العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة واستراليا وغيرها من الدول، إذ توصي العديد من المنظمات المهنية بتكوينها نظراً للدور الذي تقوم به من مراقبة عمليات التقرير المالي والإفصاح لحملة الأسهم والتأكد من مصداقيتها. وكذلك في تدعيم استقلال عملية التدقيق، الأمر الذي حدا ببعض الدول إلى إصدار التشريعات الملزمة لوجودها داخل الشركات المساهمة العاملة بها (سامي، ٢٠٠٩: ١٩).

ولأهمية هذه الآلية فقد تناولت العديد من الجهات تعريف لجنة المراجعة، إذ عرفت لجنة المراجعة بأنها "لجنة منبثقة من مجلس الإدارة تقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين ممن لديهم الخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة، وتكون مسؤولة عن الأشراف على عملية إعداد القوائم المالية، ومراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية، ومراجعة وظيفتي التدقيق الداخلي والخارجي، فضلاً عن مراجعة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات" (الصوص، ٢٠١٢: ٣١) وتجدر الإشارة إلى أن حجم لجنة المراجعة يمكن أن يختلف من شركة إلى أخرى وذلك وفقاً لحجم مجلس الإدارة

وحجم الشركة، وفي الشركات جميعها يجب أن يكون حجم لجنة المراجعة متفقاً مع المسؤوليات الواجب القيام بها وطبيعة ظروف الشركة (سعيد، ٢٠٠٩: ٥٢).

وغالباً ما يكون أعضاء لجنة المراجعة من أعضاء مجلس إدارة ومديرين سابقين في شركات أخرى أو محاسبين قانونيين أو من بين أساتذة الجامعات أو السياسيين السابقين الذين لهم خلفية علمية وعملية في مجالات المحاسبة أو إدارة الأعمال أو التمويل أو الاقتصاد ممن يتمتعون بعقلية تحليلية ومقدرة على تقصي الحقائق، ويتم اختيار أعضاء لجنة المراجعة لمدة ثلاث سنوات، ثم يتم تغيير أعضائها جميعهم لضمان استمرار استقلاليتهم وتشجيع الحصول على خبرات وأفكار جديدة دائماً (الصوص، ٢٠١٢: ٣٦).ومن أهم المهام التي تقوم بها لجنة المراجعة هي (التميمي، ٢٠٠٨: ٢٩):

١. اقتراح تعيين المدقق الخارجي على الهيئة العامة للمساهمين.
٢. مناقشة برامج التدقيق مع المدقق الخارجي.
٣. استلام المراسلات من المدقق الخارجي ومناقشته حول الأمور أو الصعوبات التي تواجهها الإدارة.
٤. مناقشة البيانات المالية مع المدقق الخارجي.
٥. يعين مدير التدقيق الداخلي، ويحدد راتبه وكذلك عزله.

٢-٧-١-٣ آلية تركز الملكية (هيكل الملكية)

تُعدّ آلية تركز الملكية (هيكل الملكية) من الآليات المهمة في حوكمة المصارف التي أجمع على اعتبارها آلية من آليات الحوكمة الداخلية العديد من الباحثين، إذ تعتمد فعالية هذه الآلية على طبيعة المساهمين وأهدافهم ونطاق تأثيرهم في السلطة التنفيذية، إذ يجب على المساهمين التركيز على إدارة المصارف بوساطة فريق عمل أكثر من تركيزهم على فعالية الإدارة نفسها كمرادف على الرقابة على المصرف.

ومن أهم مزايا تركز الملكية هي أن كبار حملة الأسهم سيكون لديهم السلطة والحافز لمراقبة الإدارة عن كثب مما يقود إلى تحقيق أعلى مستويات رقابة حملة الأسهم على أداء الإدارة، الأمر الذي يشجع المديرين التنفيذيين على اتخاذ القرارات الإستراتيجية التي تعمل على تعظيم قيمة الأسهم، مما يكون له الأثر المباشر في التوجه الاستراتيجي للمصرف (الجنابي، ٢٠٠٨: ٤٧). وتجدر الإشارة إلى أن هناك نوعين رئيسين من هياكل ملكية في المصارف هما (الملكية المركزة و الملكية المشتتة) ففي هياكل الملكية المركزة تكون الملكية و/ أو السيطرة مركزة في عدد قليل من الأفراد و/ أو العائلات، إذ إن هذه الفئة من الأفراد أو المجموعات هي التي في الغالب تدير الشركة أو تسيطر عليها أو تؤثر فيها بقوة فيطلق عليها اسم (الداخليون)، ومن ثم يشار إلى هياكل الملكية المركزة على أنها أنظمة سيطرة الداخليين. (الخالدي، ٢٠٠٨: ٩١).أما الملكية المشتتة فهي النوع الثاني من هياكل الملكية إذ يكون هناك عدد كبير من المالكين وكل منهم يمتلك عدداً صغيراً من أسهم الشركة أو المصرف ولا يوجد لدى صغار المساهمين ما يشجعهم على مراقبة أنشطة الشركة أو المصرف عن قرب، ويميلون إلى عدم الاشتراك في قرارات أو سياسات الإدارة ولذلك يسمون بالخارجيين، (نصار، ٢٠٠٣: ٣).

٢-٧-١-٤ آلية تعويضات المدير التنفيذي

وهي من الآليات الداخلية التي تستهدف التوافق بين مصالح حملة الأسهم والمدير التنفيذي بما يجعلها وحدة مصالح متآلفة (خضير، ٢٠٠٩: ١٢٦)، وعادةً ما يتم تحديد هذه التعويضات للمدير التنفيذي كونه حلقة الوصل في المصرف بين مجلس الإدارة وحملة الأسهم؛ لأن قرارات المدير التنفيذي غالباً ما تؤثر في النتائج المالية للمصرف في المدى الطويل مما يصعب تقييم تأثيرات القرارات الحالية في أداء المصرف، وهنا يتم ربط أجور المديرين بالنتائج التي يمكن قياسها لأدائهم وهو الأداء المالي للمصرف (المنصوري، ٢٠١٠: ٩٩). وترى (الجبوري) أن هذه الآلية تُعدّ من

الآليات المعقدة لحوكمة المصارف كونها تدمج بين مصالح المديرين والمالكين وتوحدهما (الجبوري، ٢٠٠٧: ٤٣) ويمكن ربط هذا التعقيد بالأسباب الآتية (الجنابي، ٢٠٠٨: ٤٨):
١) إن القرارات الإستراتيجية للمدير التنفيذي معقدة وغير نمطية، لذا فإن الإشراف المباشر قد يكون غير مناسب لتقييم الأداء.
٢) إن قرارات المدير التنفيذي غالباً ما تكون ذات أثر بعيد الأمد، وبالتالي يصعب تقييم أثرها.
٣) تؤثر قرارات المدير التنفيذي في مستقبل المصرف.

٢-٧-١-٥ آلية معيار كفاية رأس المال الرقابي

تتسم الأعمال المصرفية بارتفاع حجم المخاطر لديها نظراً لطبيعة تعاملها بالأموال وتوظيف مواردها إما بالإقراض أو بالاستثمار وصعوبة ضمان استرداد تلك الموارد وإضافة هامش ربح عليها في ظل تعقيدات وتقلبات الأسواق التجارية والمالية والسلعية المختلفة، وأن هذه المخاطر أوجبت على الأجهزة الرقابية المختلفة على أنشطة المصارف وضع السياسات المناسبة لتقليلها، وبناءً على ذلك ظهر مفهوم كفاية رأس المال الذي عرف بأنه "الطرائق التي يستعملها مالكو المصرف وإدارته لتحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف وحجم رأس المال" (صالح، ٢٠٠٨: ٢٠).

إذ يقوم معيار كفاية رأس المال الرقابي (أو ما يعرف بالحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال) بوصفه أحد آليات حوكمة المصارف الداخلية الهادفة إلى تقليل المخاطر في المصارف، على التأكيد على المصارف بضرورة الاحتفاظ بمتطلبات رأس المال تكون أكثر حساسية للمخاطر المرافقة لكل نوع من أنواع الموجودات المصرفية ولاسيما محفظة القروض وعلى وفق نظام الأوزان المرتبطة بدرجة التصنيف الائتماني الممنوحة للديون من وكالات التصنيف الائتماني العالمي، ووفق معايير محددة فصلتها لجنة بازل (2)، وهذا يعني إلزام المصارف على تكوين رأسمال يتناسب مقداره طردياً مع حجم ونوع المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية، أي كلما زادت المخاطر الائتمانية زادت معها متطلبات رأس المال بما يحافظ على ثبات نسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال عند 8% من أجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطرة (الخالدي، ٢٠٠٨: ٨١).

أ. إدارة المخاطر المصرفية

إن الاهتمام بإنشاء إدارة المخاطر في المصارف وتطويرها سيؤدي إلى نتائج إيجابية تتمثل بالحوافز الرأسمالية الناتجة عن خفض متطلبات الحد الأدنى لرأس المال الذي سيؤدي بدوره إلى تحسين العائد على رأس المال. إن وجهة النظر هذه تعد متسقة مع وجهة النظر القائلة إن إدارة المخاطر هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال عائد المخاطرة وتكلفتها، ومن ثم فهي ترى أن إدارة المخاطر هي العمل على تقليل أو تصغير المستوى المطلق للمخاطر (الخالدي، ٢٠٠٨: ٨٣-٨٤).

ب. نوعية الموجودات

وتعني التحقق من مدى جودة الأصول ونوعيتها والمخاطر التي تواجهها وقدرتها على تحقيق العوائد، وإمكانية استردادها في مواعيدها المتفق عليها، ومدى كفاية الضمانات المقدمة بشأنها، وعدم وجود أصول جامدة أو غير منتجة. كما أن تصنيف نوعية الموجودات يعكس المخاطر الحالية والمستقبلية المتعلقة بالإقراض ومحفظة الاستثمار والعقارات المستملكة، ونشاطات خارج الميزانية، كذلك فإن التصنيف يعكس مقدرة الإدارة على تحديد، قياس، وكذلك مراقبة وضبط المخاطر، إذ إن تقييم الموجودات يجب أن يأخذ بالاعتبار كفاية مخصصات الديون، الخاطر التي تؤثر في قيمة الاستثمارات مثل (المخاطر التشغيلية، والسمعة، والسوق، والإستراتيجية والتقييد بالأنظمة) (الزعابي، ٢٠٠٨: ٥٣).

٢-٧ ـ ٢ ألآليات الخارجية لحوكمة المصارف

تُعدّ آليات الحوكمة الخارجية من الآليات المهمة لحوكمة المصارف وقد حظيت باهتمام الباحثين لدورها في دعم شفافية وموثوقية القطاع المصرفي، ولقد اختلفت وجهات نظر الباحثين في تحديد الآليات الخارجية لحوكمة المصارف، والجدول الآتي يوضح هذه الآليات على وفق وجهة نظر الباحثين:

الجدول (١) آليات الحوكمة الخارجية

ت	الباحث	الآليات الخارجية
١	دراسة (Nam, 2004)	آلية السوق .
٢	دراسة (الخالدي، ٢٠٠٨)	سوق رقابة الشركات أو ما يعرف بـ (الاستحواذ العدائي) الانضباط أو الضبط عن طريق أصحاب المصالح الآخرين في السوق
٣	دراسة (الجنابي، ٢٠٠٨)	آلية السوق لأغراض السيطرة . آلية الأنظمة التشريعية .
٤	دراسة (خضير، ٢٠٠٩)	آلية السوق لرقابة الشركات .
٥	دراسة (المنصوري، ٢٠١٠)	آلية التدقيق الخارجي . آلية التشريع والقوانين .
٦	دراسة (الفتلاوي، ٢٠١١)	آلية السوق لأغراض السيطرة . آلية التشريعات والقوانين .
٧	دراسة (الجبوري، ٢٠٠٧)	أسلوب السوق

المصدر: من إعداد الباحثان.

المبحث الثالث
الاطار النظري للافصاح الطوعي

٣-١ مفهوم الإفصاح الطوعي

يُعدّ الإفصاح الطوعي من المفاهيم الحديثة التي رافقت التوسع في مفهوم الإفصاح المحاسبي مع التوسع في أهداف المحاسبة، إذ يقصد بالإفصاح الطوعي تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية، ويتم بمبادرة من الشركة لتقديم معلومات إضافية لمقابلة احتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقرير المالي، وبالتالي فهو يمثل المعلومات التي تقدمها الشركة زيادة عن المتطلبات القانونية وتقدم تلك المعلومات برغبة الشركة وتمثل حرص الإدارة في تقديم معلومات مالية وغير مالية لها علاقة بأصحاب القرار (مارق، ٢٠٠٩: ٤). وعرفه(Eng & Mak) بأنه القدرة على توفير معلومات غير إلزامية في التقرير المالي للشركة (Eng & Mak, 2003: 328). كما عرف بأنه الإفصاح عن المعلومات بالقوائم والتقارير المالية من جانب مديري الشركات والتي تكون متاحة لديهم وغير ملزمين بالإفصاح عنها قانوناً (الشلاحي، ٢٠١٢: ٩).ويربط هذا النوع من الإفصاح بين الظروف المصاحبة لاختيارات الإفصاح غير المشروطة من المديرين واختياراتهم فيما يتعلق بالإفصاح عن معلومات متوافرة لديهم، ويتناول عرض ترتيبات الإفصاح التي تفضل عند غياب المعرفة المسبقة بالمعلومات من مستخدمي التقارير المالية (جميل، ٢٠١٠: ١٢) بمعنى آخر يتضمن هذا النوع من الإفصاح عن المعلومات المتوافرة لدى المصرف التي لا يمكن إلزام إدارة المصرف بالإفصاح عنها (المليجي، ٢٠٠٧: ٢).

٣-٢أهمية الإفصاح الطوعي

تبرز أهمية الإفصاح الطوعي من خلال العديد من المجالات منها القدرة على جذب استثمارات سواء محلية أم عالمية، فضلاً عن تحسين صورة الشركة على نحوٍ عام والإدارة على نحوٍ خاص أمام الجمهور إلى جانب عدة نقاط يمكن توضيحها من خلال الآتي:

١. إتاحة الفرصة لبناء علاقات أفضل بين المصرف وفئات المجتمع المختلفة مثل الجهات الحكومية وحملة الأسهم والعاملين بالمنشأة والعملاء والموردين والممولين ومجموعات الضغط والتي تعد ذات تأثير قوي ولاسيما في بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة (Gray *et al.*, 1996).
٢. الاستعداد لتطبيق الأنظمة والقوانين البيئية التي ستتطلب الإفصاح عن المعلومات البيئية والمتوقع أن تكون ملزمة للشركات جميعها (Gallhofer & Haslam, 1997).
٣. استخدام الإفصاح بوصفه وسيلة لإعلام المجتمع ككل أن المصرف يقوم بالإفصاح الطوعي عن المعلومات البيئية (Welford, 1998).
٤. استخدام الإفصاح كونه وسيلة للوصول إلى، والمحافظة على موقع تنافسي متقدم في مجال نشاط المصرف (Porter & van der Linde, 1995).
٥. إتاحة الفرصة للمصرف لتحسين صورته داخل المجتمع ليزاول نشاطه من داخله، وهذه المسألة قد تكون على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمصارف التي قد تكون سمعتها قد تعرضت للضرر من جراء تسببها بوقوع حوادث أو كوارث بيئية (Wilmshurst & Frost, 2000).
٦. توفير معلومات إضافية سواء مالية أم كمية أم وصفية تتجاوز المتطلبات القانونية تساهم في ترشيد قرارات الأطراف المهتمة بالمعلومات المحاسبية.
٧. زيادة كفاءة الأسواق المالية المحلية وجذب الاستثمارات المالية الأجنبية.

٣-٣ أهداف الإفصاح الطوعي

إن توسع وعولمة الأسواق المالية وما يشهده العالم من تطورات تقانية ومعلومات قد ألقت بظلالها على الأهداف المحاسبية وبات تحديد نطاق الإفصاح بالمتطلبات القانونية غير كافٍ في ضوء الاحتياجات المتزايدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، لذا كان لابد من إضافة أهداف جديدة تتسم مع هذه التحولات الكبيرة التي يشهدها العالم، ومن بين هذه الأهداف هو التوسع بقاعدة الإفصاح الطوعي لتحقيق الأهداف الآتية:
١. تغطية كافة مجالات وأهداف الإفصاح المحاسبي من خلال وصف المفردات التي تم ذكرها في التقرير المالي للمصرف (Mitton, 2002: 218).
٢. التقليل من الفجوة الحاصلة بين معدي التقرير المالي و مستخدميه باتجاهاتهم كافة (Schuster & O'connell , 2006 : 3).
٣. تقديم صورة أوضح للبيانات غير الكمية التي ذُكرت في التقارير المالية للمصرف وذكر البيانات المالية غير الكمية التي لم تذكر في التقرير (Gray *et al.*, 1993: 3).
٤. تقديم معلومات تهم الزبائن والموردين والمقرضين و العاملين في المصرف على نحوٍ أكبر من المعلومات المقدمة من خلال الإفصاح الإلزامي (Wen & Philomena, 2006: 244).
٥. الارتقاء بمستوى الإفصاح للبيانات غير المالية وذكرها بشفافية ودقة أكبر لغرض الاستفادة منها من مستخدمي التقارير المالية (Sean *et al.*, 2001: 73).
٦. توفير معلومات مهمة تسمح لمستخدمي الكشوفات المالية بإدخال متغيرات ومؤشرات جديدة في عملية اتخاذ القرار.
٧. توفير معلومات عن الانسيابات والتدفقات النقدية المستقبلية (العبدالله، ٢٠٠٩: ٤٠٣).

إلى جانب ما ذكر أعلاه، يمكن إضافة الدوافع الآتية للإفصاح الطوعي:
١. إن عمليات الإفصاح الطوعية قَدْ تُساعدُ على جذب حَمَلةِ الأسهم الجدّدِ الذين يُساعدونَ بالمحافظة على مستوى الأسهم في السوق، وذلك بتَزويد المجتمع الخارجي للمصرف بالمزيد من المعلوماتِ التي تَتعلّقُ بالوضع الحالي والمستقبليِ لثروةِ المصرف وبناء صورةَ قَدْ تُولّدُ نيّة حسنةَ للمنافعِ المستقبلية (Watts & Zimerman, 1979).

٢. إن زيادة المعلومات من الممكن أن تساعد في تقليل من الخطر المعلوماتي الذي قد يقلل من قيمة رأس المال (Iqbal *et al.*, 1997).
٣. لغرض زيادة قيمة رأس مال المصرف في السوق ، تعمد المصارف الى زيادة المعلومات المفصح عنها طوعياً (Watts & Zimerman, 1979).
٤. إن الإفصاح الطوعي قد يكون ضرورياً بالنسبة للمصارف متعددة الجنسيات أو الشركات الأجنبية و ذلك لغرض الإعلان بأن تقاليد وسياسات المصرف مطابقة لسياسات البلد العاملة فيه مما يزيد فرصة الحصول على القروض و يقلل من العراقيل التي قد تواجه المصرف (Choi & Mueller, 1992).
٥. طبقاً لفرضية معاملات أسواق رأس المال، فإن المديرين الذي يسعون للقيام بمعاملات أسواق رأس المال (كإصدار قرض عام) يفضلون زيادة الإفصاح الطوعي لغرض تقليل الفجوة المعلوماتية بين المستثمر والمدراء (Healy & Palepu, 1995) .
٦. وفقاً لنظرية كلفة المقاضاة، فإن التهديد بالمقاضاة يشجع المصارف على تبني الإفصاح الطوعي وبشكل موسع (Skinner, 1994).

٣-٤ مجالات الإفصاح الطوعي

يُعدّ الإفصاح الطوعي من القضايا المهمة التي أثارت اهتمام الأدب المحاسبي في الآونة الأخيرة، وتزداد أهميته بازدياد شدة المنافسة في أسواق المال. إذ تهدف الغالبية العظمى من الشركات خاصة المدرجة منها بأسواق المال، إلى تحقيق القدر الكافي من المصداقية والشفافية في أنشطتها وتعاملاتها. مما يدعو الشركات ذات الإستراتيجية التوسعية التي تطمح إلى اجتذاب رؤوس الأموال والحصول على تمويل لازم لخططها من مستثمرين خارجيين سواء كانوا أفراداً أم مؤسسات، إلى توفير إفصاحات إضافية (طوعية) تزيد على الإفصاحات الإلزامية التي شرعتها الأحكام والقوانين.فهناك العديد من الباحثين الذين حاولوا تحديد مجالات الإفصاح الطوعي، وقد اختلفوا في تحديدها لعدة أسباب منها اختلاف وجهات نظرهم حول أهمية كل مجال من المجالات إلى جانب المتطلبات التشريعية بين الدول فما هو إلزامي في دولة قد يكون طوعي في دولة أخرى ويمكن أن تؤثر هذه المجالات في الشركة من خلال توفير معلومات إضافية.ويمكن تحديد مجالات الإفصاح الطوعي من خلال الدراسات التي تناولت هذه المجالات التي يمكن توضيحها من خلال الجدول الآتي:

الجدول (٢) الدراسات في مجالات الإفصاح الطوعي

الباحث	المجالات
دراسة (2004 , Nasir)	(معلومات عامة عن الشركة ، ومعلومات عن الإدارة ، ومعلومات مالية ، ومعلومات غير مالية، وتوقعات مستقبلية)
دراسة (2011 , Abdur Rouf)	(إستراتيجية الشركة، وحوكمة الشركات، وعمليات الاستحواذ والاستبعاد، ومعلومات عن الموظفين، ومعلومات عن المسؤولية الاجتماعية، والرسومات البيانية التوضيحية)
دراسة (Hossain, 2008)	(خلفية عن البنك، ومعلومات إستراتيجية للبنك، وحوكمة البنوك، والأداء المالي، وإدارة المخاطر العامة، ومخاطر الائتمان، والتعرض لمخاطر السوق، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر العملة الأجنبية ، والتعرض لمخاطر السيولة، وسياسة المحاسبة والمراجعة، والإحصاءات الرئيسة غير المالية، الإفصاحات الاجتماعية للمصرف، معلومات أخرى)

المصدر: من إعداد الباحثان.

٣-١-٧ مزايا الإفصاح الطوعي وسلبياته

يرافق الإفصاح الطوعي العديد من المزايا والسلبيات التي تؤثر في الشركة إذ يمكن تحديدها من خلال الآتي (Peter & Vincent, 2006):

١. تأثير الإفصاح في التكلفة: إذ يؤثر الإفصاح الطوعي في التكلفة إيجابياً من خلال الآتي: التقليل من تكلفة رأس المال

- ✓ التقليل من تكاليف الحصول على المعلومات بالنسبة للمستثمرين.
- ✓ زيادة كفاءة سوق رأس المال.
- ✓ التقليل من تذبذب سعر السهم للشركة.
- ✓ تحسين القدرة على تثمين رأس مال الشركة من الجهات المختصة.
- ✓ التقليل من إمكانية التخصيصات السيئة لحاملي أسهم رأس المال.

أما التأثيرات السلبية التي يمكن أن يؤثرها الإفصاح الطوعي فهي تتمثل بالآتي (عاشور، ٢٠٠٨: ٢٦):

١. العمل على توفير معلومات عن المصرف للمنافسين للاستفادة منها واستخدامها ضد المصرف الأمر الذي قد يضر بمصالحه.

٢. زيادة كمية المعلومات المفصح عنها سيؤدي إلى تشويش وإرباك بين أولئك الذين يحاولون فهم هذا الكم الكبير من المعلومات واستخدامه.

٣. إن الإفصاح عن المعلومات الإضافية يعد أمراً مكلفاً مما يجعل الإدارة ترفض التوسع في الإفصاح.

٤. يوجد شك في ثقة المستخدمين من المعلومات الإضافية المفصح عنها كما أن المعلومات الإضافية قد تضر المصرف، مثلاً في حالة أظهرت القوائم المالية انخفاضاً في النشاط قد يدفع ذلك المستثمرين إلى سحب أموالهم من هذا المصرف أو إذا أظهرت ارتفاعاً في حجم النشاط قد يدفع العمال إلى طلب حصة أكبر من الأرباح المتوقعة قبل أن تتحقق.

٥. تخشى الإدارة من الدعاوي القضائية التي قد ترفع على الشركة إذا ما قامت بالإفصاح طوعياً عن تنبؤاتها بالدخل المتوقع وكانت هذه التنبؤات مفرطة في التفاؤل فإن المستثمرين يمكنهم مقاضاة تلك الشركة وإدارتها لتعويضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة اعتمادهم على التنبؤات الخاطئة.

المبحث الرابع
تحليل دور الاليات الداخلية للحوكمة في تعزيز مستوى الافصاح الطوعي

أولاً: لمحة تاريخية عن المصارف عينة البحث

فيما يأتي نبذة مختصرة عن المصارف عينة البحث:

مصرف بغداد

مصرف بغداد هو أول مصرف رُخّص له في العراق، إذ إنه بدأ بالعمليات المصرفية في سنة ١٩٩٢م.

وقد أدرج مصرف بغداد في سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٥ . و شهد نمواً استثنائياً في عام ٢٠٠٧ إذ حقق ربحاً صافياً قدره ١٢.٦ مليار دينار عراقي (١٣.٦ مليون دولار أمريكي) مقارنةً بمبلغ ٣.٦ مليار دينار عراقي (٢.٧ مليون دولار أمريكي) في عام ٢٠٠٦ بزيادة قدرها ٣٦١.١١% مقارنة بأرقام عام ٢٠٠٦م ، في حين بلغ رأس مال المصرف مع نهاية ٢٠١١ م (١٠٢,٩) مئة واثني مليار وتسعمائة مليون دينار . ويبلغ عدد فروع المصرف حالياً (٢٣) فرعاً داخل العراق فضلاً عن فروع أخرى في سوريا والاردن

المصرف العراقي الاسلامي

أسس المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار و التنمية في ١٩ ديسمبر ١٩٩٢. قام المصرف بزيادة رأسماله من (٢٥,٦) ملياراً إلى (٥١,٢) مليار دينار بموجب قرار الهيئة العامة بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٨ ، ومن ثم اعقبتها زيادة أخرى في عام ٢٠١١ ليصبح (١٠٢,٤) مليار دينار عراقي .ادرج المصرف في سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ ٢٠٠٤ /٧/٢٥.

مصرف الشرق الاوسط للاستثمار

أسس مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار عام ١٩٩٣ م برأسمال قدره (٤٠٠) مليون دينار عراقي، ومنذ عام ١٩٩٩ م بدأت زيادة رأس مال المصرف سنة بعد أخرى من المساهمين حتى بلغ بتاريخ ٢٠١١ /١٢/٣١ (١٠٠) مليار دينار عراقي مدفوع بالكامل. ولمصرف الشرق الاوسط (٢٠) فرعاً تقع (ثمانية فروع في بغداد) من ضمنها الفرع الرئيس وفرعان في محافظة الموصل وبقية الفروع تنتشر في محافظة صلاح الدين والتأميم والبصرة والسليمانية ودهوك وأربيل.

مصرف المتحد

أسس المصرف المتحد للاستثمار بتاريخ ١٩٩٤/٨/٢٠ برأسمال مقداره (١٠٠٠) مليون دينار عراقي. تمت زيادة رأس المال سنة بعد الأخرى لتطوير العمل المصرفي فيه، إذ تمت زيادة رأسمال المصرف في سنة ٢٠١٠ لتصبح (١٥٠) مليار دينار. في حين بلغ رأسمال المصرف في سنة ٢٠١١ م (٢٠٠) مليار دينار. أدرج المصرف المتحد في سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٨. في حين بلغ عدد فورع المصرف في نهاية ٢٠١١ م (١٣) فرعاً بما فيهم الفرع الرئيس للمصرف

مصرف بابل

أسس مصرف بابل بوصفه شركة مساهمة خاصة برأس مال قدره (٥٠٠ مليون) دينار بتاريخ ١٩٩٩ /٤/٦ م . تمت زيادة رأس مال المصرف عدة مرات لتصبح في بداية عام ٢٠٠٤ (١٨٠٠ مليون) دينار وخلال عام ٢٠٠٤ تمت زيادة راس المال مرتين الأولى بنسبة ٢٥٠% ليصبح (٦,٣٠٠مليار) دينار بتاريخ ٣١ / ٥ / ٢٠٠٤ والثانية بنسبة ٥٩ % ليصبح (١٠ مليار) دينار وفي عام ٢٠٠٥ تمت زيادة رأس المال لتصبح ٣٠ مليار دينار أما الزيادة التالية فكانت في عام ٢٠٠٩ ليصبح رأس المال (٥٠ مليار) دينار وكانت الزيادة الأخيرة في عام ٢٠١١ ليصبح رأس مال المصرف (١٠٠) مليار دينار عراقي . أدرج المصرف في سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٤ .

مصرف إيلاف الاسلامي

أسس المصرف باسم مصرف البركة للاستثمار و التمويل بتاريخ ١٨ آذار ٢٠٠١ برأس مال قدره ملياري دينار عراقي ، باشر عمله من خلال فرعه الرئيس بتاريخ ٢٣ حزيران ٢٠٠١ و بتاريخ ٢٨ حزيران ٢٠٠٧ صدر قرار دائرة تسجيل الشركات المتضمنة التعديلات الآتية

١. تعديل اسم المصرف من مصرف البركة للاستثمار والتمويل إلى مصرف إيلاف الإسلامي (مساهمة خاصة)

٢. تعديل المادة الثالثة من عقد المصرف و جعل نشاطه (ممارسة أعمال الصيرفة الشاملة ضمن الإطار الإسلامي)

٣. زيادة رأس المال الى ثمانية مليارات دينار وخلال الفصل الرابع من عام ٢٠٠٨ تمت زيادة رأس المال الى عشرة مليارات دينار عراقي وفي أثناء ألفصل الأول من عام ٢٠٠٩ تمت زيادة رأس المال الى عشرين مليار دينار

٤. زيادة رأس المال في شهر شباط من عام ٢٠١٠ إلى خمسين مليار دينار عراقي وبموجب الجدولة المتفق عليها مع البنك المركزي العراقي.وبنهاية ٢٠١١ أصبح رأس المال (١٠٠مليار دينار عراقي)،

مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

أسس مصرف الموصل للتنمية والاستثمار كشركة مساهمة برأسمال اسمي مدفوع مقداره (١ مليار دينار عراقي) وذلك بتاريخ ٢٠٠١/٨/٢٣، وتمت زيادة رأس مال المصرف في شباط ٢٠٠٤م بنسبة ١٠٠%، أما الزيادة الثانية لرأس المال فكانت بنسبة ٤٠٠% في أيلول لسنة ٢٠٠٤م ليصبح ١٠ مليارات دينار، واستمر المصرف في زيادة رأس ماله ليصبح (٧٥ مليار دينار عراقي) لغاية سنة ٢٠١١ م .وتجدر الإشارة إلى أن مصرف الموصل للتنمية والاستثمار أدرج في سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١ .

مصرف الاتحاد

أسس مصرف الاتحاد العراقي بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٢٣ برأسمال قدره ملياري دينار عراقي، قام المصرف بزيادة رأس ماله في سنة ٢٠٠٥م ليصبح (١٦) مليار دينار. وفي عام ٢٠٠٨ قرر المصرف زيادة رأس ماله مرة ثانية ليصبح (٢٥) مليار دينار، تلتها الزيادة الأخرى في عام ٢٠٠٩ ليصبح رأس المال (٥٠) مليار دينار، في حين بلغ رأس المال لغاية ٢٠١١/١٢/٣١ (٥٩,٨) مليار دينار عراقي . يقع الفرع الرئيس لمصرف الاتحاد العراقي في بغداد . توسع عمل المصرف ليفتح فرعاً في اربيل سنة ٢٠٠٨ .

مصرف الشمال

يُعدّ مصرف الشمال من الشركات المساهمة الخاصة، أسس بتاريخ ٣/٩/ ٢٠٠٤، وباشر نشاطه بتقديم الخدمات المصرفية للزبائن بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١ برأسمال قدره (٢.٥) مليارين ونصف المليار دينار عراقي وبتاريخ ١٠/١٢ /٢٠٠٥ تمت زيادة راس المال ليصبح (١٠ مليارات دينار عراقي) واستمر المصرف بزيادة رأس ماله سنة تلو الأخرى حتى أصبح في نهاية ٢٠١١ (١٧٥ مليار دينار عراقي)

ثانيا : دراسة الآليات الداخلية لحوكمة المصارف وتحليلها

آ. آلية مجلس الإدارة

يوضح الجدول (٣) نتائج قوائم الفحص الخاصة بآلية مجلس الإدارة في المصارف المبحوثة، إذ يتضح تطبيق هذه الآلية بشكل مقبول في المصارف جميعها بواقع (76%) وفقاً للمتوسط للمصارف جميعها ، إذ تبلغ نسبة اتباع هذه الآلية في مصرفي الشرق الأوسط والموصل (100%) وهي مؤشر على الالتزام التام بآليات الحوكمة الداخلية المتعلقة بمجلس الإدارة، يليهما في ذلك مصرفي المتحد والاقتصاد بواقع التزام (93%) تجاه المتغيرات (X_1-X_{14}) المتعلقة بالآليات الداخلية لحوكمة المصارف والمعبرة عن مجلس الإدارة ، في حين حقق مصرف الشمال والمصرف العراقي الإسلامي أقل نسبة بواقع (64%)، وتتراوح نسب التطبيق لهذه الآليات في بقية المصارف الستة ما بين (79-64).

الجدول (٣) نتائج قوائم الفحص الخاصة بآلية مجلس الإدارة

ت	العبارات	المصارف									
		م. بغداد	الإسلامي	م.الشرق الأوسط	م. المتحد	م. الاقتصاد	م. بابل	م. إيلاف الإسلامي	م . الموصل	م. الاتحاد	م. الشمال
X_1	تحديد مجلس إدارة المصرف لأهدافه بشكل واضح	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X_2	قدرة مجلس إدارة المصرف على تحديد توجهه الاستراتيجي .	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X_3	قيام مجلس إدارة المصرف باستشارة المتخصصين عند تقييمه لكبار المديرين	0	0	1	1	1	1	1	1	1	1
X_4	قيام مجلس الإدارة بمتابعة أساليب الرقابة المتبعة بالمصرف والتأكد من أنها تعمل بشكل صحيح .	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X_5	ضمان مجلس الإدارة لوجود إدارة مخاطر فعالة في المصرف .	1	1	1	1	1	0	0	1	0	1
X_6	مراقبة مجلس الإدارة الأداء المالي للمصرف .	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0
X_7	وضع معايير للسلوك الأخلاقية والمهنية للموظفين في المصرف من مجلس الإدارة .	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X_8	تنظيم برامج للمديرين الجدد ولتهيئة الاشخاص المتوقع أن يكونوا خلفاء لهم بالنسبة (للإدارة لعليا والوظائف الحيوية الأخرى داخل المصرف) من مجلس الإدارة .	1	0	1	0	0	1	1	1	0	0
X_9	عدم حصول أحد اعضاء مجلس الادارة على قرض من المصرف نفسه اثناء إشغاله لمنصبه .	1	0	1	1	1	0	1	1	1	1
X_{10}	اختلاف رئيس مجلس إدارة المصرف عن المدير التنفيذي للمصرف .	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X_{11}	وضوح توزيع المسؤوليات والسلطات لرئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي .	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X_{12}	وجود لجنة أجور للمصرف .	0	1	1	1	1	1	0	1	1	0
X_{13}	وجود لجنة تعويضات للمصرف .	0	0	1	1	1	0	0	1	0	0
X_{14}	وجود لجنة ترشيحات للمصرف .	0	0	1	1	1	1	0	1	1	0
	المجموع	10	9	14	13	13	11	10	14	11	9
	أعلى نتيجة يمكن الحصول عليها	14									
	النسبة المئوية %	71	64	100	93	93	79	71	100	79	64
	المتوسط للنسب المئوية %	76									

المصدر: من إعداد الباحثان

ب. آلية لجنة المراجعة

في أدناه الجدول (٤) الخاص بنتائج قوائم الفحص الخاصة بآلية لجنة المراجعة الذي يوضح أن هناك وجود التزام عام بتطبيق هذه الآلية المعبر عنها بالمتغيرات (X_{15}-X_{24}) بواقع (83%) وفق المتوسط لنسب التطبيق في المصارف المبحوثة، وبالرغم من عدم وجود مصارف ملتزمة كلياً بهذه الآليات إلا أن نسب التطبيق مرتفعة. إذ يلاحظ أن ستة مصارف من بين المصارف العشرة قيد الدراسة تطبق هذه الآليات بواقع (90%) وان اقل نسبة التزام كانت في مصرف بغداد وبنسبة (60%).

الجدول (٤) نتائج قوائم الفحص الخاصة بآلية لجنة المراجعة

ت.	العبارات	المصارف									
		م. بغداد	م. العراقي الإسلامي	م.الشرق الأوسط	م. المتحد	م. الاقتصاد	م. بابل	م. إيلاف الإسلامي	م . الموصل	م. الاتحاد	م. الشمال
X_{15}	وجود لجنة مراجعة للمصرف .	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X_{16}	تمتع لجنة المراجعة بالاستقلالية .	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X_{17}	يرأس لجنة المراجعة مدير غير تنفيذي .	0	0	1	1	0	0	0	1	0	0
X_{18}	إمكانية مراجعة البيانات وإصدار تقرير إلى مجلس الإدارة من لجنة المراجعة قبل ان تتم الموافقة على البيانات .	0	0	1	1	1	1	1	0	1	1
X_{19}	استعراض الاستثمارات والمعاملات التي قد تؤثر سلبا في المصرف من لجنة المراجعة .	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X_{20}	الإشراف على مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين من لجنة المراجعة .	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X_{21}	متابعة المدققين الداخليين والخارجيين من لجنة المراجعة والتأكد من ان تصرفاتهم تتمتع بالاستقلالية .	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X_{22}	مراقبة جهود الإدارة لتصحيح أوجه القصور المحددة من خلال المدققين الداخليين والخارجيين من لجنة المراجعة .	0	0	0	0	1	1	1	1	1	1
X_{23}	التأكد من ان وظيفة ادارة المخاطر مستقلة من لجنة المراجعة .	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1
X_{24}	ضمان التعاقد مع شركة تدقيق تتمتع بسمعة مهنية عالية لمراجعة الحسابات من لجنة المراجعة .	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1
	المجموع	6	7	9	9	9	8	8	9	9	9
	أعلى نتيجة يمكن الحصول عليها	10									
	النسبة المئوية %	60	70	90	90	90	80	80	90	90	90
	المتوسط للنسب المئوية %	83									

المصدر: من إعداد الباحثان

ت. آلية تركز الملكية

من خلال تفريغ قوائم الفحص الخاصة بآلية تركز الملكية كأحد آليات الحوكمة الداخلية المتضمنة للمتغيرات (X_{25}-X_{38}) والموضحة في الجدول (٥) يلاحظ أن نسبة الالتزام بهذه الآلية في المصارف قيد البحث كانت جيدة الإ أنها أقل عن ما وجدناه في آليات مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ، إذ بلغت وفقاً للمتوسط للمصارف (70%). ويلاحظ أن أدنى نسبة كانت لدى مصرف الاقتصاد بواقع (36%) وهو المصرف الوحيد الذي حصل على تقدير منخفض جداً يليه مصرفي العراقي الإسلامي والمتحد بنسبة (64%) ، في حين بلغت أعلى نسبة في مصرفي الشرق الأوسط ومصرف الاتحاد بواقع (86%) أما بقية المصارف فتراوحت نسب تطبيق آلية تركز الملكية فيها ما بين (71%-86%) ، ومما سبق يتضح وجود تباين كبير بين المصارف تجاه الآلية الداخلية للحوكمة والمتعلقة بتركز الملكية.

الجدول (٥) نتائج قوائم الفحص الخاصة بآلية تركز الملكية

ت.	العبارات	المصارف									
		م. بغداد	م. العراقي الإسلامي	م.الشرق الأوسط	م. المتحد	م. الاقتصاد	م. بابل	م. إيلاف الإسلامي	م . الموصل	م. الاتحاد	م. الشمال
X_{25}	تقديم مجلس إدارة المصرف تقريراً للمساهمين بشأن الأوضاع المالية للمصرف	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1
X_{26}	قيام مجلس إدارة المصرف باستشارة المساهمين عند الرغبة باتخاذ قرار يتعلق بالأنشطة المؤثرة فيهم	1	0	1	0	0	1	1	1	1	1
X_{27}	قيام مجلس إدارة المصرف بتقديم تقرير للمساهمين عن الاتفاقات المؤثرة في قراراتهم الاستثمارية	1	0	1	1	0	1	1	1	1	0
X_{28}	قيام مجلس إدارة المصرف بتقديم تقارير التعويضات للمساهمين للموافقة عليها قبل تنفيذ مثل التعويض .	0	0	0	0	1	0	0	1	1	0
X_{29}	احترام مجلس الإدارة للقوانين المتعلقة بالمساهمين .	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X_{30}	تقديم التقرير السنوي للمصرف للمعلومات الخاصة بملكية أعضاء مجلس الإدارة .	1	1	1	1	0	0	0	0	1	1
X_{31}	قيام المصرف بابلاغ المساهمين عن الاجتماع السنوي العام قبل ٢١ يوماً .	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1
X_{32}	سماح المصرف بالتصويت وكالة	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X_{33}	سماح المصرف بالتصويت إلكترونياً (بريد إلكتروني ، وفاكس ، ورسائل الكترونية)	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0
X_{34}	وضوح الإفصاح عن سياسة توزيع الأرباح .	1	1	1	0	0	1	1	1	1	1
X_{35}	توضيح المصرف لأسباب توزيع أرباح معينة	0	1	1	0	0	1	1	1	1	1
X_{36}	إجراء الاجتماع السنوي وفقاً لقانون المصارف .	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X_{37}	بدء الاجتماع السنوي العام بوقت محدد وانتهائه بوقت محدد .	0	0	1	1	0	0	0	0	1	1
X_{38}	إبداء مجلس الادارة الاهتمام بالمساهمين الاقلية.	1	0	1	1	0	1	1	1	1	0
	المجموع	10	9	12	9	5	10	10	11	12	10
	أعلى نتيجة يمكن الحصول عليها	14									
	النسبة المئوية %	71	64	86	64	36	71	71	79	86	71
	المتوسط للنسب المئوية %	70									

المصدر: من إعداد الباحثان

ث. آلية التعويضات للمدير التنفيذي:

يمكن توضيح النتائج الخاصة بالآليات الداخلية للحوكمة في المصارف ذات الصلة بالتعويضات للمدير التنفيذي المتعلقة بالمتغيرات(X_{39}-X_{43}) الموضحة في الجدول (٦) من خلال الآتي:

- التزم مصرفي الموصل والاتحاد التزاماً تاماً بآلية التعويضات للمدير التنفيذي، بنسبة (100%).
- التزمت المصارف الأخرى عينة الدراسة بآلية التعويضات للمدير التنفيذي بواقع (80%) نتيجة عدم تأشير قيام مجلس إدارة تلك المصارف بتقديم تقارير التعويضات للمساهمين للموافقة عليها قبل تنفيذ مثل هذا التعويض والمعبر عنها بالمتغير (X_{43}).
- بلغ متوسط التزام المصارف عينة البحث بهذه الآلية بنسبة(84%).

الجدول (٦) نتائج قوائم الفحص الخاصة بآلية التعويضات للمدير التنفيذي

ت.	العبارات	المصارف									
		م. بغداد	الإسلامي	م.الشرق الأوسط	م. المتحد	م. الاقتصاد	م. بابل	الإسلامي	م. الموصل	م. الاتحاد	م. الشمال
X_{39}	قيام مجلس الإدارة بتحديد الراتب الاسمي للمديرالتنفيذي .	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X_{40}	قيام مجلس الإدارة بتحديد العلاوات للمدير التنفيذي .	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X_{41}	قيام مجلس الإدارة بتحديد منح أسهم ملكية المدير التنفيذي .	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X_{42}	قيام مجلس الإدارة بالموافقة على تعويض أعضاء الإدارة العليا والموظفين الرئيسين .	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X_{43}	قيام مجلس إدارة المصرف بتقديم تقارير التعويضات للمساهمين للموافقة عليها تنفيذ مثل هذا التعويض .	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0
	المجموع	4	4	4	4	4	4	4	5	5	4
	أعلى نتيجة يمكن الحصول عليها	5									
	النسبة المئوية %	80	80	80	80	80	80	80	100	100	80
	المتوسط للنسب المئوية %	84									

المصدر: من إعداد الباحثان

ج. آلية معيار كفاية رأس المال الرقابي:

يوضح الجدول (٧) النتائج الخاصة بآلية معيار كفاية رأس المال الرقابي والمتعلقة بالمتغيرات (X_{44}-X_{52}) وكالآتي :

- التزم المصرف العراقي الإسلامي التزاماً تاماً بآلية معيار كفاية رأس المال الرقابي وبنسبة 100% .
- التزمت المصارف الأخرى عينة البحث بآلية معيار كفاية رأس المال الرقابي بشكل متباين تراوحت بين (89%-56%)
- بلغ متوسط التزام المصارف عينة البحث بهذه الآلية بنسبة (80%).

الجدول (٧) نتائج قوائم الفحص الخاصة بآلية معيار كفاية رأس المال الرقابي

ت.	العبارات	المصارف									
		م. بغداد	الإسلامي	م.الشرق الأوسط	م. المتحد	م. الاقتصاد	م. بابل	الإسلامي	م. الموصل	م. الاتحاد	م. الشمال
X_{44}	نسبة كفاية رأس المال تتماشى مع التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي .	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X_{45}	وجود لجنة لمراجعة القروض في المصرف .	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X_{46}	قياس كثافة تركز الموجودات وخاصة التركزات الائتمانية من المصرف .	1	1	1	0	1	1	1	1	0	1
X_{47}	تقييم الموجودات ووضع المخصصات الكافية لها من المصرف .	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X_{48}	وجود تقرير خاص لإدارة المخاطر يرفق مع التقرير	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0

	السنوي للمصرف .	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X_{49}	وجود إطار عام لإدارة المخاطر .	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
X_{50}	وجود إدارة لمخاطر السيولة في المصرف .	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1
X_{51}	وجود إدارة لمخاطر السوق في المصرف .	1	1	0	1	0	1	1	0	0	0
X_{52}	وجود إدارة لمخاطر العمليات التشغيلية في المصرف .	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1
	المجموع	8	9	7	7	8	5	8	7	6	7
	أعلى نتيجة يمكن الحصول عليها	9									
	النسبة المئوية %	89	100	78	78	89	56	89	78	67	78
	المتوسط للنسب المئوية %	80									

المصدر: من إعداد الباحثان

تحليل مستوى الإفصاح الطوعي في المصارف عينة البحث

يتناول هذا المبحث قياس مستوى الإفصاح الطوعي لدى المصارف قيد الدراسة وذلك من خلال إعداد مؤشر (قائمة فحص) للإفصاح الطوعي الذي تم إعداده بالاعتماد على المقاييس المتوافرة في الادبيات الخاصة بمتغيرات الدراسة والتراكم المعرفي فيها، ومن أهم الدراسات التي اعتمد عليها الباحث في إعداد هذه القائمة هي دراسة (Abdur Rouf , 2011) ودراسة (Akhtaruddin *et al.*, 2009) ودراسة (Nasir, 2004) ودراسة (Hossain, 2008)، وقد عرضت قائمة الفحص على مجموعة من الأساتذة التدريسيين في قسم المحاسبة لكلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل لتحكيمها، وبعد الأخذ بنظر الاعتبار آراء المحكمين ظهرت قائمة الفحص بشكلها النهائي وذلك بواقع (١٣) فقرة تتضمن كل فقرة عدة بنود ، في حين تمثل إجمالي البنود الذي تحتويه القائمة (٦٧) بند. ومن خلال تحليل المضمون للقوائم والتقارير المالية الصادرة من المصارف عينة البحث وكذلك البيانات المنشورة سواء على الموقع الالكتروني للمصارف أم في سوق العراق للأوراق المالية الخاصة بالمصارف عينة البحث، تم تحديد مستوى الإفصاح الطوعي لكل فقرة من فقرات المؤشر كما هو مبين في الجدول رقم(٨) أدناه.

الجدول رقم (٨) نسب الإفصاح الطوعي للمصارف عينة البحث

اسم المصرف	عدد المعلومات المفصح عنها	نسب الافصاح
مصرف الشرق الأوسط	37	55%
مصرف الموصل	26	39%
مصرف المتحد	23	34%
مصرف الشمال	23	34%
مصرف الاقتصاد	21	31%
مصرف بغداد	20	30%
المصرف العراقي الإسلامي	18	27%
مصرف بابل	15	22%
مصرف إيلاف الإسلامي	13	19%
مصرف الاتحاد	13	19%

المصدر: من إعداد الباحثان

تحليل علاقات الارتباط عبر معامل الارتباط بيرسون

يلاحظ من الجدول (٩) وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين آليات الحوكمة في المصارف والإفصاح الطوعي لتلك المصارف، وقد اتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البالغة (0.609) وهي قيمة جيدة ومعنوية عند (0.05). كما يتضح أن آلية مجلس الإدارة ترتبط بشكل كبير وإيجابي بالإفصاح الطوعي وذلك بدلالة قيمة الارتباط الموجب بينهما البالغ (0.621) والمعنوي عند (0.05

الجدول (٩) نتائج العلاقة بين آليات تطبيق حوكمة المصارف والإفصاح الطوعي

المتغير المعتمد / المتغيرات المستقلة	الإفصاح الطوعي
آلية مجلس الإدارة	0.621 *
آلية لجنة المراجعة	0.326 N.S
آلية تركز الملكية	0.170 N.S
آلية التعويضات للمدير التنفيذي	0.103 N.S
آلية معيار كفاية رأس المال الرقابي	0.071 N.S
المؤشر الكلي: آليات الحوكمة في المصارف	0.609 *

*P≤0.05 N.S = Not Significant N/A:لا يمكن احتسابه

المصدر: من إعداد الباحثان

ويتضح من الجدول (٩) إيجابية العلاقة مع بقية متغيرات حوكمة المصارف ، ولكن عدم معنويتها بالرغم من تباين إتباع تلك الآليات بين المصارف قيد الدراسة، وبذلك تقبل الفرضية الرئيسة الأولى .

ثانياً: تحليل التأثير من خلال الانحدار الخطي البسيط

بهدف اختبار الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على وجود تأثير إيجابي معنوي لآليات الحوكمة في المصارف في الإفصاح الطوعي والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها، تم اجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط للوقوف على حجم تأثير المتغيرات المستقلة واتجاهه ومعنويته، وتوسع في اختبارات التأثير لتشمل المتغيرات الجزئية المستقلة جميعها. وكانت النتائج على النحو الآتي:

أ. تأثير آلاليات الداخلية لتطبيق حوكمة المصارف في الإفصاح الطوعي

يبين الجدول (١٠) وجود تأثير إيجابي لآليات تطبيق الحوكمة في المصارف في الإفصاح الطوعي وذلك من خلال قيمة المعلمة (β_1) البالغة (0.481) وهي قيمة معنوية موجبة بدلالة قيمة (t) المحسوبة البالغة (2.17) باحتمالية (P=0.050) ، كما يتضح أن آليات تطبيق الحوكمة في المصارف تفسر (37.1%) من التغيرات في الإفصاح الطوعي ، وان (62.9%) من التغيرات تعود إلى متغيرات عشوائية أخرى لم يتضمنها الأنموذج بدلالة قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.371)، جاء ذلك في إطار أنموذج معنوي عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (D.F.=1 , 8) فبلغت قيمة (F) المحسوبة (4.71) باحتمالية (P=0.050)، وبذلك تقبل الفرضية الثانية.

الجدول (١٠) تأثير آليات تطبيق حوكمة المصارف في الإفصاح الطوعي

المتغير المستقل / المتغير المعتمد	آليات تطبيق حوكمة المصارف		R^2	F المحسوبة	P-Value
	β_0	β_1			
الإفصاح الطوعي	-0.731 N.S (-1.52) {0.167}	0.481 *(2.17) {0.050}	0.371	*4.71	0.050

*P≤0.05 N.S= not significant D.F.=1 , 8 N= 10

( ) تشير إلى قيمة (t) المحسوبة { } تشير إلى قيم P-Value

المصدر: من إعداد الباحثان

الاستنتاجات :

١. تمثل حوكمة المصارف نظاماً للقضاء على الفساد المالي والإداري عن طريق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة للعاملين كافة في المصرف ، ابتداء من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للعاملين ، فضلاً عن حماية أصحاب المصالح الآخرين عن طريق الإفصاح والشفافية عن الأمور المالية وغير المالية التي تخص المصرف .

٢. تتكون الآليات الداخلية لحوكمة المصارف من (آلية مجلس الادارة ، آلية لجنة المراجعة ، آلية تركز الملكية، آلية تعويضات المدير التنفيذي، آلية معيار كفاية رأس المال الرقابي) في حين تتكون الاليات الخارجية لحوكمة المصارف من (آلية التشريعات والقوانين، آلية التدقيق الخارجي، آلية السوق)

٣. يعد الإفصاح الطوعي أحد أهم أنواع الإفصاح المحاسبي في الوقت الحالي والذي زادت اهميته نتيجة لشدة المنافسة بين المصارف وكذلك الشركات وتوسع الاسواق المالية سواء على المستوى المحلي أم العالمي وزيادة احتياجات الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية وهذا مادعى غالبية الشركات إلى توفير معلومات طوعية لتلبية ومواكبة ماتم ذكره آنفاً.

٤. تبين اهتمام المصارف عينة البحث بتطبيق آليات حوكمة المصارف على نحو عام مع اختلاف نسبي بين هذه الآليات .

٥. بلغت نسبة التزام المصارف العراقية عينة البحث بآليات الحوكمة الدخلية مابين (٧٠%-٨٤%). إذ حصلت آلية التعويضات للمدير التنفيذي على أعلى نسبة تطبيق وذلك بواقع ٨٤%، في حين كانت أقل نسبة لتطبيق آليات الحوكمة الداخلية للمصارف عينة البحث هي الية تركز الملكية وذلك بواقع ٧٠%.

٦. احتل مصرف الشرق الاوسط ومصرف الموصل المرتبة الأولى بتطبيق آليات الحوكمة الداخلية.

٧. بلغ متوسط التزام المصارف عينة البحث بالافصاح الطوعي نسبة (٣١%) وهي تعد نسبة ضعيفة بحاجة لاعطائها أهمية خاصة من المصارف المبحوثة .

٨. حصل مصرف الشرق الأوسط على أعلى نسبة للإفصاح الطوعي بالنسبة للمصارف عينة البحث وذلك بواقع ٥٥% وتلاه مصرف الموصل بنسبة ٣٩ % ، في حين كانت مصرف بابل في مؤخرة المصارف من ناحية الإفصاح الطوعي ، إذ كانت نسبة إفصاحه للمعلومات الطوعية بنسبة ٢٢% من معلومات المؤشر.

٩. هناك وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين آليات حوكمة المصارف والإفصاح الطوعي وذلك من خلال معامل الارتباط البالغة (0.609) وهي قيمة جيدة ومعنوية عند (0.05) وهذا يفسر حقيقة وجود مثل هذا الارتباط الذي يتأكد بالتزام المصارف عينة البحث بآليات الحوكمة للوصول إلى تحقيق وتعزيز مستوى الافصاح الطوعي.

١٠. هناك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية موجبة بين آلية مجلس الإدارة والإفصاح الطوعي. مما يؤكد دور مجلس الادارة في توفير معلومات طوعية تساعد في اجتذاب المستثمرين إلى المصارف سواء على المستوى المحلي أم الدولي.

المصادر:

أولاً: الوثائق والتقارير الرسمية

١. قانون المصارف العراقي رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ .
٢. الشركات العراقي رقم٩٧ المعدل سنة ٢٠٠٤ .
٣. قانون قانون سوق العراق للاوراق المالية رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٤ .
٤. المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق (القاعدة المحاسبية رقم ١٠) .
٥. مركز المديرين ، ٢٠١١ ، " دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال لجمهورية مصر العربية ".
٦. التقارير المالية السنوية ، ٢٠١١ ، للمصارف عينة البحث .

ثانيا : الرسائل و الأطاريح

١. الجبوري ، نسرين فاروق علي ، ٢٠٠٧ ، " معايير الحوكمة لتحسين الاداء في القطاع المصرفي "، بحث مقدم الى مجلس الكلية التقنية الادارية ، هيئة التعليم التقني ، الكلية التقنية الادارية .

٢. الجنابي ، ريم محسن خضير ، ٢٠٠٨ ، "اثر حوكمة الشركات في القيمة السوقية لاسهم راس المال في الشركات المصرفية "،رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة .

٣. جودة ، فكري عبد الغني محمد ، ٢٠٠٨ ، "مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية "رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية –غزة ، كلية التجارة .

٤. الخالدي ،حمد عبد الحسين راضي ، ٢٠٠٨ ، "تأثير الاليات الداخلية للحاكمية في الاداء والمخاطرة المصرفية لعينة من المصارف الاهلية العراقية "،اطروحة دكتوراه ،جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد .

٥. الخزاعي ، اسعد غني جهاد ، ٢٠٠٨ ، "اطار مقترح لحوكمة الشركات الحكومية الممولة ذاتيا وانعكلسها على مهنة التدقيق الخارجي في العراق "، بحث مقدم الى مجلس العهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد .

٦. خضير، بشرى فاضل ، ٢٠٠٩ ، "الافصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات والياتها الداخلية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد .

٧. سعيد ، عهد علي ، ٢٠٠٩ ، الاثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم المحاسبة ، جامعة تشرين .

٨. الشمري ، حسين راغب طلب ، ٢٠١٠ ، " أنموذج مقترح لدور المحاسب الاداري في تنفيذ اليات حوكمة الشركات " ، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد.

٩. صالح ، عماد صالح مهدي ، ٢٠٠٨ ، " مقررات لجنة بازل ودورها في تعزيز كفاية راس المال " ، بحث دبلوم عال ، مجلس كلية التقنية الادارية ، جامعة بغداد.

١٠. الصوص ، اياد سعيد محمود ، ٢٠١٢ ، مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم اليات التدقيق الداخلي والخارجي دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين .

١١. عبدالله ، سعاد سعيد غزال ، ٢٠٠٦ ، "الابعاد الاستراتيجية لمسؤولية المنظمة في ضوء التحكم المؤسسي وأثرها على الافصاح المحاسبي بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة العراقية " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد .

١٢. العبيدي ، صبيحة برزان ، ٢٠٠٨ ، "دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الابداعية وتحقيق التوافق بين مصالح اطراف الوكالة "،جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ،اطروحة دكتوراه .

١٣. العكر ، معتز برهان جميل ، ٢٠١٠ ، أثر مستوى الافصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الازمة المالية في القطاع المصرفي الاردني ، رسالة ماجستير ، كلية الاعمال ، جامعة الشرق الاوسط ، الاردني .

١٤. الغانمي ، فرقد فيصل جدعان صلال ، ٢٠٠٩ ، " أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وفي تحديد وعاء الضريبة " ، بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد .

١٥. فارس ، حيدرعلي ، ٢٠٠٩ ، "اثر حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي –دراسة لاراء عينة من المستثمرين ومراقبي الحسابات "،الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، بحث مقدم الى هيئة الامناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين .

١٦. الفتلاوي ، ليلى ناجي مجيد ، ٢٠١١ ، "أثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسة ادارة الارباح " ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد .

١٧. المنصوري ، مصطفى عبد الحسين علي ، ٢٠١٠ ، " دور الحوكمة في تحسين الاداء الاستراتيجي للادارة الضريبية "،بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد .

ثالثا : البحوث و الدوريات

١. أبو العطا ، نرمين ، 2003 " حوكمة الشركات – سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية " ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، العدد الثامن .

٢. رشيد ، مصطفى كامل ، ٢٠٠٧ ، مدى امكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع أشارة الى العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد ٦٧ ، الجامعة المستنصرية .

٣. ريحاوي ، مها محمود رمزي ، ٢٠٠٨ ، الشركات المساهمة مابين الحوكمة والقوانين والتعليمات (حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٤ ، العدد الاول .
٤. سامي ، مجدي محمد ، ٢٠٠٩ ، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الاعمال المصرية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد ٤٩ ، العدد الثاني ، جامعة الاسكندرية .
٥. السيدية ، موفق احمد ومحمد ، سجى فتحي ، ٢٠٠٨ ، الحوكمة والعقلانية المصرفية (رؤية تحليلية للادارة المصرفية العربية) ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ٤، العدد ١٠، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت .
٦. مارق ، سعد محمد ، ٢٠٠٩ ، قياس مستوى الافصاح لاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية ،مجلة جامعة عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية .
٧. نصار، ثامر ، ٢٠٠٣ ، "القواعد المنظمة لحوكمة الشركات"، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد السابع.

رابعا : المؤتمرات و الندوات

١. بوقرة ، رابح ومحاد ، عريوة ، ٢٠١٢ ، " استشراف تطبيق مبدئ حوكمة الشركات في البنوك التجارية في اطار معايير المحاسبة الدولية (IAS,IFRS) لتفعيل رقابتها وتحسين ادائها المصرفي ، المؤتمر الدولي الاول بعنوان المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الاعمال الدولية ، جامعة المسيلة ، الجزائر .
٢. عياري ، أمال وخوالد ، أبو بكر ، ٢٠١٢ ، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية دراسة حالة الجزائر ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري ،جامعة محمد خضير ، بسكرة ، الجزائر.
٣. العياشي ، زرزار ، ٢٠١٠ ، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات ، الملتقى الدولي الثامن الحوكمة المحاسبية للموسسة : واقع ، رهانات وافاق ، ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي .

A. Periodicals

1. OECD , 2004 , Principles of Corporate Governance Available on : www.oecd.org .
2. IIA , 2004 , New Governance Rules Require Internal Auditing , Ton at the Top , Issue 21 , February .

B. Journals

1. Abdur Rouf , 2011 , Corporate Characteristics , governance attributes and the extent of voluntary disclosure in Bingladesh , African Journal of Business Management Vol.5(19) .
2. Annalisa , Prencipe , 2004 , Proprietary costs and determinants of voluntary segment disclosure: evidence from Italian listed companies", European Accounting Review, n. 2
3. Clarkson, M. B. E. , 1995 , A stakeholder framework for analyzing and evaluating corporate social performance. Academy of Management Review, 20(1) .
4. Dowling, J. B. & Pfeffer, J. , 1975 , Organisational legitimacy: Social values and organisational behavior. Pacific Sociological Review, 18(1) .
5. Eng, L.L. and Mak, Y.T. , 2003 , Corporate governance and voluntary disclosure. Journal of Accounting & Public Policy, Vol. 22.
6. Freeman, R. E. , 1999 , Divergent stakeholder theory , Academy of Management Review, 24(2) .
7. Gallhofer, S. and Haslam, J. , 1997 , “Beyond critical accounting: The possibilities of accounting and critical accounting research, “critical perspective on accounting. No. 112, Vol. 8.
8. Guthrie, J. and Parker, L.D. , 1990 , Corporate social disclosure practice: A comparative international analysis , Advances in Public Interest Accounting, Vol, 3 .
9. Guthrie, J., Petty, R. and Yongvanich, K. , 2004 , Using content analysis as a research method to inquire into intellectual capital reporting. Journal of Intellectual Capital; 5 (2) .

10. Healy , Paul M. and Palepu , Krishna G. , 2001 , Information asymmetry , corporate disclosure and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature , Journal of Accounting and Economics 31
11. Healy, P., Palepu, K., 1995 , The challenges of investor communications: the case of CUC International, Inc. Journal of Financial Economics 38.
12. Hossain , Mohammed , 2008 , The Extent of Disclosure in Annual Reports of Banking Companies : The Case of India , European Journal of Scientific Research , Vol.23 No.4 .
13. Goodwin , Jenny and seow , Jean lin , 2002 , The influence of corporate governance mechanisms on the quality of financial reporting and auditing :perceptions of auditors and directors in Singapore , accounting finance , volume 42 ,issue3 .
14. Lindblom, C. K. , 1994 , The Implications of Organizational Legitimacy for Corporate Social Performance and Disclosure, Critical Perspectives on Accounting Conference, New York.
15. McCarthy , Yvonne , 2011 , Behavioral Characteristic and Financial Distress , Working Paper Series , No 1303 / February , Eurepean Central Bank .
16. Mitton, T., 2002 , A Cross-Firm Analysis of the Impact of Corporate Governance on the East Asian Financial Crisis. forthcoming Journal of Financial Economics.
17. Nam , Sang-Woo , 2004 , Corporate Governance of Banks: Review of Issues , Asian Development Bank Institute .
18. Nasir , Norita Mohd , 2004 , Voluntary Disclosure and Corporate Governance among Financially Distressed Firms in Malaysia .
19. Organization for Economic Cooperation & Development , 2004 Ad Hoc Task Force on Corporate Governance , OECD Principles Corporate Governance .
20. Patricia , Teixeira Lopes , and Lucia, Lima Rodrigues , 2007 , Accounting for Financial Instruments : An Analysis of The Determinants of Disclosure in The Portuguese Stock Exchange , work in progress – N. 209 , Portugal .
21. Qu, Wen and Leung, Philomena , 2006 , Cultural impact on Chinese corporate disclosure-a corporate governance perspective, Managerial auditing journal, vol. 21, no. 3, Emerald Group Publishing Limited, Bingley, England .
22. Rosalind H. Whiting and James C. Miller , 2008 , Voluntary disclosure of intellectual capital in New Zealand annual reports and the “hidden value” , Journal of Human Resource Costing & Accounting .
23. Schuster, P. and O'Connell, V. , 2006 , the trend towards voluntary disclosures , management accounting quarterly , vol. 7 , no. 2
24. Sean, W., Louise, E. and Zarzeski, T. , 2001 , Non financial Disclosures Across Anglo-American Countries , Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 10(1), (spring)
25. Matoussi , Hamadi , and Chakroun Raida , 2006 , Board Composition , Ownership Structure and Voluntary Disclosure in annual Reports : Evidence From Tunisia , Tunis .
26. Allegrini , Marco , and Greco , Giulio , 2011 , Corporate boards, audit committees and voluntary disclosure: evidence from Italian Listed Companies , Springer Science + Business Media , LLC .
27. Akhtaruddin , Mohamed , Hossain , Monirul Alam , Hossain , Mahmud and Yao , Lee , 2009 , Corporate Governance and Voluntary Disclosure in Corporate Annual Reports of Malaysian Listed Firms , Jamar Vol. 7 · Number 1 , Malaysia .
28. Salima , Taktak, and Triki , Mohamed , 2012 , The Effect of Board and Ownership Structure on the Efficiency of Banks in Tunisia: The Vol. 12 Iss: 1 .